المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية الإسلامية المتقدمة
المجلد 03 ، العدد 01، مارس 2023م
International Journal of Advanced Islamic Economic Studies
Vol :03 , No:01 , March 2023
e-mail: ijaies.journal@univ-mosta.dz

# مدى التزام الفروع الإسلامية في البنوك التقليدية اليمنية بضوابط ومتطلبات العمل المصرفي الإسلامي من وجهة نظر العاملين فيها

# The extent to which Islamic branches in traditional Yemeni banks adhere to the controls and requirements of Islamic banking from the point of view of their employees.

**سعد عبدالله أحمد قاسم الأقرع**[1]
[1]جامعة البيضاء، اليمن ، Sd1973a@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 2023/01/15 تاريخ القبول:2023/02/10 تاريخ النشر: 2023/03/30

**ملخص:** يهدف البحث إلى دراسة وتحليل مدى التزام الفروع الإسلامية في البنوك التقليدية اليمنية بضوابط ومتطلبات العمل المصرفي الإسلامي من وجهة نظر العاملين فيها، واستخدمت الدراسة المنهج الاستقرائي الوصفي التحليلي في إطارها الفكري والمنهج الاستقصائي التحليلي في الجانب العملي، وتم تصميم استبانة شاملة تضمنت خمسة عناصر رئيسية هي المتطلبات والضوابط الشرعية، والمتطلبات الإدارية والبشرية، والمتطلبات التقنية، والمتطلبات المحاسبية، والعوائق التي تواجه الفروع الإسلامية، واعتمد الباحث اسلوب الحصر الشامل للعاملين في الفروع الإسلامية التابعة للبنوك التقليدية اليمنية على وجه الخصوص مدراء الفروع، والادارات ورؤساء الأقسام، والموظفين ذوي العلاقة بقضايا التمويل والاستثمار، وتم معالجة البيانات وفق الحزمة الاحصائية SPSS ، وتوصل البحث أن الفروع الإسلامية التابعة للبنوك التقليدية اليمنية فروع

[1] **المؤلف المرسل**: سعد عبدالله أحمد قاسم الأقرع ، **البريد الالكتروني**: sd1973a@yahoo.com

مستقلة بذاتها عن المركز الرئيس تمارس أعمال الصيرفة الإسلامية وفقاً للأطر القانونية واللوائح والضوابط الصادرة من الجهات الرسمية، وجميع تلك الفروع خاضعة لهيئة الرقابة الشرعية، كما أنه يوجد التزام بضوابط ومتطلبات العمل المصرفي الإسلامي من وجهة نظر العاملين إلى حد ما، وخلص البحث إلى جملة من التوصيات موجهة إلى ثلاث جهات رئيسية هي الادارة العليا في البنوك التقليدية والجهات الرسمية ممثلة بالبنك المركزي، والباحثين وذلك لتعزيز دور الفروع الإسلامية في ممارسة العمل المصرفي الإسلامي واعتبارها نواة للتحول الكامل للصيرفة الحقيقة.

**الكلمات المفتاحية:** البنوك التقليدية، الفروع الإسلامية، المصرفية الإسلامية

**تصنيف Jel**: G2 , G21

**Abstract:** The research aims to study and analyze the extent to which the Islamic branches of Yemeni conventional banks are committed to the controls and requirements of Islamic banking from the point of view of their employees. The study used the descriptive analytical inductive approach within its intellectual framework and the analytical investigative approach in practical side , A comprehensive questionnaire was designed that included five key elements: sharia requirements and controls, administrative and human requirements, technical requirements, accounting requirements and obstacles faced by Islamic branches. The questionnaire was distributed to the employees of the Islamic branches of Yemeni conventional banks, in particular branches managers , administrations , heads of departments, personnel related to finance and investment issues, and used SPSS analysis for data obtained. The research concluded that the Islamic branches of Yemeni conventional banks are independent of the main Centre and practice Islamic banking in accordance with the legal frameworks, regulations and controls issued by the official authorities and all those branches are subjected to the Sharia Supervisory board. There is also a commitment to the controls and requirements of Islamic banking from the perspective of the employees to a certain extent and the research concluded with a number of recommendations addressed to three main entities, namely, the senior management of conventional banks and official

representatives of the Central Bank and researchers to enhance the role of Islamic branches in the practice of Islamic banking and to consider it as a core for the complete transformation banking

**Keywords:** conventional banks , Islamic branches, Islamic finance

**JEL Classification:** G2 , G21

## 1.مقدمة:

شهدت السنوات الأخيرة نمواً هائلاً في قطاعات الاقتصاد الإسلامي عموماً، والمالية الإسلامية على وجه الخصوص، حيث تقدر حجم أصولها المالية 2.7 تريليون دولار بنهاية عام 2020م، بمعدل نمو مقداره 10.7% عن عام 2019والتي قدرت حجمها بحوالي 2.44 تريليون دولار ((IFSB), 2020, p. 6)

ويتفاوت الاهتمام بالمالية الإسلامية بين التبني الكامل لها من خلال التحول إلى النظام المصرفي الإسلامي، وبين التطبيق الجزئي بإصدار قوانين وأنظمة ولوائح تنظم عمل الصيرفة الإسلامية في القطاع المصرفي التقليدي، وقد شكلت مداخل التحول المصرفي بأنواعها (الكلية والجزئية) أطر تطبيقية وعملية لتوطين الصيرفة الإسلامية في البنوك التقليدية، و كانت الفروع الإسلامية في البنوك التقليدية أحد هذه المداخل والأطر التي سلكتها البنوك التقليدية باعتبارها الأكثر شيوعاً والأسلوب الأنسب في مجال التطبيق. (مصطفى ، 2006، صفحة 101).

وكان بنك مصر في القاهرة أول من أنشأ فرع للمعاملات الإسلامية بالمصارف التقليدية في شهر مارس 1980م (عرفة ، 1985، صفحة 232)، وبعد تلك التجربة توالت هذه الآلية وانتشرت في جميع أقطار العالم.

وأخذت البنوك التقليدية في اليمن آلية إنشاء التعاملات المصرفية الإسلامية من خلال إنشاء فروع إسلامية تابعة لها، و مستقلة عنها في تعاملاتها الشرعية، نظم قانون المصارف الإسلامية اليمني آلية إنشائها، وأصدر البنك المركزي اليمني التعليمات، والضوابط والمتطلبات اللازمة لمزاولة عملها.

### 1.1.اشكالية البحث:

يمكن بلورة جوهر مشكلة البحث وصياغتها في السؤال التالي: **ما مدى التزام الفروع الإسلامية في البنوك التقليدية اليمنية بضوابط ومتطلبات العمل المصرفي الإسلامي؟**.

ويتفرع عن هذا السؤال عدة أسئلة فرعية:

- ماهي أبرز الضوابط الشرعية التي وضعتها الجهات الرسمية (البنك المركزي اليمني) لممارسة الفروع الإسلامية التابعة للبنوك التقليدية عملها؟ وما مستوى التزامها بتلك الضوابط والمتطلبات؟
- ماهي المتطلبات القانونية لإنشاء الفروع الإسلامية التابعة للبنوك التقليدية؟ وهل لدى البنوك التقليدية القدرة على الوفاء بتلك المتطلبات؟
- ما هي أهم الضوابط والمتطلبات المتعلقة بالجوانب الإدارية والبشرية والمحاسبية لممارسة الفروع الإسلامية عملها ؟
- ما هي أبرز متطلبات النظام الآلي والبرمجي التي تعمل عليه الفروع الإسلامية التابعة للبنوك التقليدية اليمنية؟
- ماهي أبرز العوائق التي تواجهه الفروع الإسلامية التابعة للبنوك التقليدية اليمنية في ممارسة عملها؟

### 2.1.فرضيات البحث:

- يوجد اثر ذو دلالة إحصائية للمتطلبات والضوابط الشرعية في التزام الفروع الإسلامية في البنوك التقليدية بالعمل المصرفي الإسلامي.
- يوجد ذو دلالة احصائية للمتطلبات الإدارية والبشرية في التزام الفروع الإسلامية في البنوك التقليدية اليمنية بالعمل المصرفي الإسلامي.
- يوجد ذو دلالة احصائية للمتطلبات التقنية في التزام الفروع الإسلامية في البنوك التقليدية اليمنية بالعمل المصرفي الإسلامي.
- يوجد ذو دلالة احصائية للمتطلبات المحاسبية في التزام الفروع الإسلامية في البنوك التقليدية اليمنية بالعمل المصرفي الإسلامي.
- يوجد ذو دلالة احصائية للعوائق التي تواجه الفروع الإسلامية في البنوك التقليدية اليمنية في التزام الفروع بالعمل المصرفي الإسلامي.

### 3.1.أهمية البحث:

تظهر أهمية البحث من طبيعة الموضوع الذي يتناوله وهو: دراسة تحليلية وتقييمية لدور الفروع الإسلامية التابعة للبنوك التقليدية في اليمن في توطين الصيرفة الإسلامية، ومدى التزام تلك الفروع بضوابط ومتطلبات العمل المصرفي الإسلامي وفق نمذجته الفكرية، والأطر الرسمية الناظمة لعملها، إضافة إلى أنه لم يقف الباحث على دراسة تحليلية وتقويمية لواقع الفروع الإسلامية في اليمن.

### 4.1.أهداف البحث:

يهدف البحث في إطاره العام إلى دراسة مدى التزام الفروع الإسلامية التابعة للبنوك التقليدية بضوابط ومتطلبات العمل المصرفي الإسلامي في إطار ممارستها العملية والتطبيقية، ودورها في توطين الصيرفة الإسلامية في اليمن، من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

- بيان مفهوم الفروع الإسلامية في البنوك التقليدية، والفرق بينها وبين المصطلحات المشابهة لها، ودورها في توطين الصيرفة الإسلامية.
- التعرف على أهم الضوابط والمتطلبات التي وضعتها الجهات الرسمية في اليمن (البنك المركزي اليمني) للبنوك التقليدية لتقديم الخدمات الإسلامية من خلال الفروع الإسلامية التابعة لها.
- دراسة مستوى التزام الفروع الإسلامية بضوابط ومتطلبات العمل المصرفي الإسلامي وقدرتها على الوفاء بها.
- التحقق من مدى وجود العوائق التي تواجه الفروع الإسلامي في ممارسة عملها، وإمكانية تقديم الحلول الملائمة للحد من تلك العوائق.

### 5.1.منهجية البحث:

اعتمد البحث على المنهج الاستقرائي الوصفي التحليلي في دراسة الجانب النظري بالاستعانة بالأبحاث العلمية والدراسات والأطروحات التي تطرقت لموضوع متطلبات وضوابط الفروع الإسلامية في البنوك التقليدية وعادة ما يستخدم هذا الاسلوب في مثل هذه الدراسات، كما استخدم المنهج التحليلي الاستقصائي لواقع ممارسة الفروع الإسلامية في البنوك التقليدية اليمنية لتلك المتطلبات والضوابط، من خلال استباتة شاملة، حوت المعلومات والبيانات اللازمة والضرورية للبحث، في ضوء الضوابط والمتطلبات الصادرة عن الجهات الرسمية (البنك المركزي اليمني) في اليمن، والنمذجة الفكرية للعمل المصرفي الإسلامي.

### 6.1.مصطلحات البحث:

- **البنوك التقليدية:** "مؤسسات مالية ائتمانية تقوم على نظام الفائدة في تلقي الأموال وإعادة إقراضها حسب مجال عملها، بالإضافة إلى تقديمها للعديد من الخدمات المصرفية."
- **الفروع الإسلامية:** هي الفروع التي تنشئها البنوك التقليدية (الربوية) لتقديم خدمات مصرفية إسلامية.
- **المصرفية الإسلامية:** يقصد به النظام أو النشاط المصرفي الذي يلتزم بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في جميع معاملاته المصرفية والاستثمارية, من خلال تطبيق مفهوم الوساطة المالية القائم على مبدأ المشاركة في الربح أو الخسارة .

## 2. الإطار المفاهمي للفروع الإسلامية في البنوك التقليدية ونشأتها.

### 1.2. مفهوم الفروع الإسلامية

- **لغة:** الفرع في اللغة جمع فروع يدل على علو وارتفاع وسمو، قَالَ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ: فَرَّعَ وَأَفْرَعَ صَعَّدَ وَانْحَدَرَ ، مِنَ الْأَضْدَادِ، (إبن منظور، بدون، صفحة 3393) ومنه: "وَصَلَ إِلَى فَرْعِ الْجَبَلِ: أَعْلاَهُ، قِمَّتُهُ قَطَعَ فَرْعَ الشَّجَرَةِ: غُصْناً مِنْ أَغْصَانِهَا يَتَفَرَّعُ مِنْ أَصْلِهَا (أبو العزم ، 2011، صفحة 3005). ويتوافق النزول والانحدار، والتفرع من الأصل على الفروع الإسلامية كونها متفرعة من الاصل البنوك التقليدية ومنحدرة منها.
- **اصطلاحا:** اختلف الباحثين في إطلاق مفهوم الفروع الإسلامية في البنوك التقليدية، فمنهم من أطلقها على: " الفروع التي تنشئها المصارف الربوية لتقديم الخدمات المصرفية الإسلامية " (الشريف ، 2005، صفحة 9). و يراد بها " وحدات تنظيمية تديرها المصارف التقليدية، وتكون متخصصة في تقديم الخدمات المالية الإسلامية". (المرطان، الفروع الإسلامية في المصارف التقليدية، 1999، صفحة 10) . وعرفت بأنها" الفروع التي تنتمي إلى بنوك تقليدية تمارس جميع الأنشطة المصرفية، طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية" (شحاته ، 2001، صفحة 3). اشتملت التعاريف السابقة على تقديم الخدمات المالية الإسلامية، والتبعية الإدارية للبنوك التقليدية، وبهذا المفهوم تتفق والمقصود من النوافذ الإسلامية التي تقدم جميع أشكال المصرفية الإسلامية في إطار البنوك التقليدية من وجهة نظر بعض الباحثين حيث اعتبر أن: النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية قد أخذت صوراً متعددة منها: أن يخصص البنك فروعاً خاصة للمعاملات المصرفية الإسلامية. (الخليفي، 2005، صفحة 46). ونص على ذلك مجلس الخدمات المالية الإسلامية(IFSB) بأن النافذة: "جزء من مؤسسة مالية تقليدية تقوم

بالاستثمار والتمويل بشكل يتوافق مع منهج الشرع الإسلامي، وقد تكون وحدة متخصصة أو فرعاً في المؤسسة ولكنها لا تتمتع باستقلالية من الناحية القانونية" (IFSB، 2015، صفحة 141)، وعرف البنك المركزي السعودي عمليات النوافذ الإسلامية بأنها: "جزء منفصل من عمليات المصرف التقليدية (قد تكون فرعاً للمصرف أو وحدة متخصصة تابعة له) توفر خدمات التمويل والاستثمار المتوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، في جانب الموجودات والمطلوبات". (البنك المركزي السعودي، 2020، صفحة 3)، ومن المعلوم إن النوافذ الإسلامية، ليست مصطلحاً مرادفاً من حيث المضمون لاصطلاح الفروع الإسلامية، كما نص على ذلك القانون الليبي في المادة (100) مكرر البند سادساً: فروع الصيرفة الإسلامية: هي الفروع المصرفية التي يعتمدها مصرف تقليدي، لممارسة أنشطة الصيرفة الإسلامية، مع مراعاة أن يكون لهذه الفروع مركز مالي مستقل عن المصرف الأم، وأن تكون تابعة لإدارة خاصة بالصيرفة الإسلامية (البنك المركزي الليبي، 2012، صفحة 46). فجعل الاستقلال المالي والإداري شرطاً رئيسياً لإصدار الترخيص ومزاولة العمل، فالهيكل الإداري الذي يتولى إدارة الفرع أو الفروع الإسلامية، أكبر من الهيكل الذي يدير النافذة في مصرف تقليدي، والنافذة تكون في بعض الاحيان وحدة، أو شعبه في فرع تقليدي. وحدد قانون المصارف الإسلامية في اليمن رقم(21) لسنة 1996 المعدل بالقانون رقم (16) لسنة 2009م الفروع الإسلامية التابعة للبنوك التقليدية أنها: "فروع مستقلة للعمل بالجمهورية وفقا للشريعة الاسلامية وبالشروط والمعايير والضوابط التي يضعها البنك المركزي اليمني على أن تشرف علي هذه الفروع هيئة رقابة شرعية (البنك المركزي اليمني، 2009، صفحة 3). وعادة ما تكون الفروع الإسلامية لها كيان مستقل عن البنك الأم، ولها طبيعتها الخاصة، في عمليات الإيداع والاستثمار والخدمات المصرفية (عرفة ، 1985، صفحة 232) .

ويعرف الباحث الفروع الإسلامية بأنها: "الفروع الإسلامية التي تنشئها البنوك التقليدية مستقلة عنها مالياً وإدارياً ومحاسبياً وتمارس جميع الأعمال المصرفية وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية".

أي أن الفروع الإسلامية = نواة لبنك إسلامي. و أن الفروع الإسلامية = بنك إسلامي مصغر (السرحي ، 2010، صفحة 5

**2.2. الفرق بين الفروع الإسلامية والفروع التقليدية**

يمكن تلخص جوهر الفروق بين الفرع الإسلامي والفرع التقليدية في الآتي (شحاته ، 2001، صفحة 33):

- التزام فروع لمعاملات الإسلامية بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وهنا غير وارد لدى الفروع التقليدية.
- خضوع فروع المعاملات الإسلامية للرقابة الشرعية، وهذا غير وارد بالنسبة للفروع التقليدية.
- تساهم فروع المعاملات الإسلامية في مجال التنمية الاجتماعية والتوعية الدينية والدعوة الإسلامية، وهذا غير ملزم للفروع التقليدية.
- يجب أن يلتزم العاملون بالفروع الإسلامية بالعقيدة الإسلامية وبالمثل الحسنة وبالسلوكيات السوية باعتبارهم من سفراء الدعوة الإسلامية، وربما يعمل بالفروع التقليدية غير المسلمين والتي تختلف عقيدتهم عن عقيدة المسلمين.
- تتمثل أهم مصادر الأموال في فروع المعاملات الإسلامية في الحسابات الاستثمارية، وفقاً لعقد المضاربة الإسلامي، بينما يقابل ذلك في الفروع التقليدية الودائع وفقاً لعقد القرض بفائدة والتي تعتبر من الربا المحرم شرعاً.
- تتمثل أهم صيغ استخدامات (توظيف) الأموال بمعرفة فروع المعاملات الإسلامية في المضاربة والمشاركة والمرابحة والسلم والاستصناع والاجارة والتي تقوم على ضوابط شرعية، بينما يقابل ذلك في الفروع التقليدية منح الائتمان وفقاً لعقد القرض بفائدة، ونسبة الاستثمارات المباشرة التي تقوم بها الفروع التقليدية لا تزيد عن 5 – 10 % .
- يحصل أصحاب الحسابات الاستثمارية في فروع المعاملات الإسلامية على نسبة شائعة من الارباح المحققة وفقاً لعقد المضاربة، كما قد يخسرون إذا لم يحقق الفرع ربحاً، بينما يحصل المودعون في الفرع التقليدي على فائدة (عائد) ثابتة بصرف النظر عن نتيجة النشاط من ربح أو خسارة.
- إذا تعسر المدين في الفرع الإسلامي يُعطى مهلة إذا ثبت ذلك باليقين تطبيقاً لقول الله عز وجل: "وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة" (البقرة:280 ) وإذا تبين أنه موسر ويماطل في السداد فيوقع عليه العقوبة والتي يقدرها أهل الخبرة ودليل ذلك قول لرسول –صلى الله عليه وسلم–"لي الواجد ظلم يحل عرضه وعقوبته"،(أخرجه البخاري معلقاً، قال الالباني حسن)، بينما في الفروع التقليدية يحسب على المدين التأخر فوائد بصرف النظر عن انه معسر أم مماطل.

### 3.2. الفرق بين الفروع والنوافذ الإسلامية في المصرف التقليدي

من أوجه الاختلاف بين النوافذ والفروع الإسلامية في المصرف التقليدي يمكن إجمالها فيما يأتي (الدخيل ، 2013، صفحة 69):

- الفرع الإسلامي أكثر استقلالية من النافذة الإسلامية عن المصرف الذي يتبعه إذ لا يخضع الفرع للمصرف الأم إلا بصورة غير مباشرة فيما تخضع النافذ للمصرف الأم بصورة مباشرة.
- الهيكلية الإدارية والكادر الإداري الذي تتولى الفرع الإسلامي من المصرف التقليدي أكبر وأعظم من الهيكلة والكادر الذي يدير النافذة الإسلامية حيث لا تتجاوز في أحسن الاحوال مستوى قسم إداري في مصرف تقليدي بل إنها في بعض المصارف تقتصر على مستويات أدنى كالشعبة أو الوحدة في المصرف، الأمر الذي ينعكس على ما تقدمه من خدمات مصرفية إسلامية، إذ تشكل منتجات الفروع نسبة كبيرة من منتجات المصرف الأم، فيما لا تشكل منتجات النوافذ الإسلامية إلا نسبة ضئيلة من منتجات المصرف التقليدي الذي فتحت فيه.
- يُعد الفرع الإسلامي في المصرف التقليدي مرحلة متقدمة في طريق التحول بالمصارف التقليدي إلى المصرفية الإسلامية، مقارنة بالنافذة الإسلامية في المصرف التقليدي الذي تجسد المراحل البدائية في عملية التحول المنشودة، إذا اعتبرنا النوافذ والفروع الإسلامية من وسائل وطرق التحول إلى الصيرفة الإسلامية.
- تعتبر الفروع الإسلامية أكثر شرعية من النوافذ الإسلامية في المصرف التقليدية لتمتعها باستقلال نسبي يفوق استقلال النوافذ الإسلامية التي مازال يثار حولها شكوك شرعية في تعاملاتها المصرفية في ظل اختلاط أموالها بأموال المصرف التقليدي الذي تنتمي إليه، برغم الاعلان من قبل المصرف التقليدي عن الفصل النظري لهذا النوافذ.

### 4.2. تقسيم الفروع الإسلامية

عندما يقرر المصرف التقليدي فتح فرع أو فروع إسلامية فإنه يسلك في ذلك طريقتين هما: (عرفة ، 1985، صفحة 236)

- تحويل احدى الفروع القائمة إلى فروع للمعاملات الإسلامية مع إجراء التغييرات المطلوبة من النواحي الإدارية التنظيمية والمحاسبية، والقانونية، وهذا يتطلب إخطار عملاء الفرع التقليدي بالتحول إلى إسلامي وتخييرهم بين بين التعامل الإسلامي أو التحويل إلى فروع أخرى.
- إنشاء فرع جديد للمعاملات الإسلامية منذ البداية، وهذه الطريقة هي الغالبة في التطبيق العملي لما لها من أثر على جذب العملاء والمدخرين لتميز الفرع الجديد عن البنك التقليدي منذ

البداية.

**5.2. نشأة الفروع الإسلامية:**

كانت بداية نشأة الفروع الإسلامية التابعة للمصارف التقليدية في مصر حيث يقول الدكتور عبدالسميع المصري: "أن تجربة العمل الإسلامي في بنك مصر بدأت بإنشاء فرع الحسين للمعاملات الإسلامية في مارس سنة 1980. (متولي، 1984، صفحة 21).

وقد فتح البنك الأهلي السعودي أول فرع إسلامي له عام 1990م، وفي عام 1992م أنشاء إدارة مستقلة للخدمات المصرفية الإسلامية تقوم بالإشراف على إدارة الفروع الإسلامية التابعة له، وتجاوز عدد الفروع المحولة إلى الصيرفة الإسلامية 200فرع في نهاية 2006م (مصطفى ، 2006، صفحة 71)، وفي نهاية 2021م تجاوز عدد فروع البنك 500فرعا (البنك المركزي السعودي م.، 2021).

وفي اليمن عام 2009م تم تعديل القانون رقم (21) لسنة 1996م، بالقانون المعدل رقم (16) لسنة 2009م، بالسماح للبنوك التجارية العاملة بفتح فروع مستقلة للعمل بالجمهورية وفقاً للشريعة الإسلامية، والمعايير والضوابط التي يضعها البنك المركزي اليمني، على أن تشرف على هذه الفروع هيئة رقابة شرعية (البنك المركزي اليمني، 2009، صفحة 3).

**3. علاقة البنوك التقليدية بالفروع الإسلامية التابعة لها وضوابط إنشائها.**

**1.3.علاقة المصارف التقليدية بالفروع الإسلامية التابعة لها**

**1.1.3.العلاقة من حيث الملكية والتكييف القانوني:**

تعتبر فروع المعاملات الإسلامية تابعة للبنك التقليدي من الناحية القانونية، فليس لها شخصية اعتبارية مستقلة، فالمالك لهما واحد (شحاته ، 2001، الصفحات 33-34)، فليس لتلك الفروع أي شخصية اعتبارية مستقلة عن المصرف الرئيسي, و من حيث التكييف القانوني لا يتمتع الفرع الإسلامي بأي صفة مستقلة عن المصرف الرئيسي من وجهة نظر المصرف المركزي الذي يتعامل مع المصرف ككل وليس كفروع مستقلة , ولذلك تظهر الفروع الإسلامية ضمن إطار الخريطة التنظيمية للمصرف الربوي والذي يمتلك كذلك فروعاً أخرى ربوية تعمل بالطريقة التقليدية ولكن لكل منهما أنشطته التي يقوم بها (الشريف ، 2005، صفحة 14).

**2.1.3.العلاقة من حيث تمويل رأس المال**

يأخذ تكوين رأسمال الفروع الإسلامية وتوفيره من قبل المصرف التقليدي (الرئيس) صوراً

متعددة أهمها (عرفة ، 1985، صفحة 240):

- **الصورة الأولى**: وديعة من المركز الرئيس للفروع الإسلامية ويتم استردادها في الوقت المناسب دفعة واحدة أو على دفعات مقابل الحصول على نصيبها في العائد في ضوء نتائج الاستثمار الفعلية بالفروع، وقد نص النظام الأساسي لكاك بنك "الفروع الإسلامية" على ذلك (كاك الإسلامي، 2010، صفحة 2).
- **الصورة الثانية**: قرض حسن للفروع يرد بعد أجل معين . ويحدد الأجل بالفترة التي يحتاجها الفرع لتسويق خدماته ولجذب الودائع بأنواعها، ولا يحصل المركز الرئيس في هذه الحالة على عائد عن وديعته بصفة مباشرة وانما يكون متبرعاً بهذا العائد لأصحاب الودائع. وأخذ بهذا التكييف بنك قطر الوطني الإسلامي (بن نهار ، 2016، صفحة 221).
- **الصورة الثالثة**: تخصيص مبلغ من أموال البنك التقليدي (الرئيس) تحت مسمى رأس مال الفروع الإسلامية ويعامل معاملة حقوق المساهمين في المصارف الإسلامية المستقلة، وعمل بهذا في مصر كل من بنك التجارة والتنمية وبنك الخليج المصري (عرفة ، 1985، صفحة 241).

وجميع الصور الثلاثة السابقة وإن اختلفت أشكالها فمصدر رأسمال الفروع الإسلامية واحداً هو البنك التقليدي (الرئيس). ولا يوجد لتلك الفروع رأس مال خاص بها تستخدمه في عملية الإنشاء والبدء في مزاولة الأعمال حتى تنشط ودائعها، وإنما هو في حقيقة الأمر جزء من رأس مال المصرف الرئيسي الذي يتعامل بالربا (متولي، 1984، صفحة 22)، كما إن تبعية الفروع الإسلامية للمصارف الربوية وافتقادها للشخصية الاعتبارية المستقلة من وجهة النظر القانونية يسلبها القدرة على طرح أسهمها للاكتتاب العام لتوفير رأس المال اللازم لإنشائها بعيداً عن أموال المصرف الرئيسي التي يشوبها الربا (الشريف ، 2005، صفحة 14). وإن كان البعض يفرق بين تكوين رأسمال الفروع من القيمة السوقية، أو القيمة الأسمية لأموال المساهمين في البنك الرئيس (بن نهار ، 2016، صفحة 220).

### 3.1.3.العلاقة من حيث الميزانية:

يعتبر الفصل التام لأموال الفروع الإسلامية عن البنك الرئيس من الأسس الهامة والمعايير الحاكمة لجدية الإدارة العليا في التوجه نحو العمل المصرفي الإسلامي، وذلك بالفصل التام لميزانية تلك الفروع عن بقية الفروع التقليدية (المرطان، ضوابط تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية في البنوك التقليدية (تجربة البنك الأهلي التجاري السعودي) ، 1999، الصفحات 32-33).

وبرغم أهمية هذا المعايير إلا أنه في الواقع العملي يصعب تطبيقه إذ أن الفصل يتم داخلياً فقط، أما نتائج أعمال الفروع ومركزها المالي يندمجان مع نتائج أعمال البنك التقليدي ومركزه المالي وذلك بالنسبة للقوائم المالية المنشورة (عرفة ، 1985، صفحة 238) نظراً لأن الفروع الإسلامية ليس لها الاستقلال القانوني عن المصرف الرئيسي.

**4.1.3.العلاقة من حيث الإدارة:**

يقوم المصرف الرئيس باختيار مديري الفروع الإسلامية وموظفيها، كما يقوم بإبداء الرأي في القرارات والإجراءات التي تتخذها الفروع نظراً لأنها وحدة إدارية تابعة له، ضمن خريطة الهيكل الإداري له، وبالتالي فإن الفروع الإسلامية لا تتمتع بشكل عام بالاستقلال الإداري عن المصرف الرئيس (عرفة ، 1985، صفحة 239).

**4. الإطار الفكري للفروع الإسلامية في البنوك التقليدية اليمنية**

**1.4. الفروع الإسلامية في القانون اليمني**

تم تعديل القانون رقم (21) لسنة 1996م، بالقانون المعدل رقم(16) لسنة 2009م، نصت المادة(6) الفقرة(ج) بالسماح للبنوك التجارية العاملة بفتح فروع مستقلة للعمل بالجمهورية وفقا للشريعة الاسلامية وبالشروط والمعايير والضوابط التي يضعها البنك المركزي اليمني على أن تشرف علي هذه الفروع هيئة رقابة شرعية". (البنك المركزي اليمني، 2009، صفحة 3). ونُجمل مدول هذه التعديلات فيما يلي:

- أنها سمحت للبنوك التقليدية (التجارية) العاملة في اليمن بفتح فروع إسلامية مستقلة.
- إلزامية الفروع الإسلامية التابعة للبنوك التقليدية بضرورة تعيين هيئة رقابة شرعية.
- الالتزام بالضوابط والشروط والمعايير التي يضعها البنك المركزي اليمني بهذا الخصوص.
- منع فتح نوافذ للعمل بالصيغ الإسلامية في القطاع المصرفي التقليدي اليمني.
- النص صراحة على ضرورة استقلالية الفروع الإسلامية عن المركز الرئيس للبنوك التقليدية.
- خضوع الفروع الإسلامية للإشراف الرقابي من قبل البنك المركزي اليمني مباشرة.

**2.4. تحليل محتوى ضوابط فتح فروع إسلامية في البنوك التقليدية الصادر عن البنك المركزي اليمني.**

بتحليل محتوى التعليمات والضوابط الصادرة عن البنك المركزي اليمني فيما يخص ضوابط فتح فروع إسلامية في البنوك التقليدية، وجدنا أنها قد اعتمدت بصفة أساسية على تعليمات الإشراف والرقابة الصادرة من قبل الجهات التالية:

- مصرف قطر المركزي (الباب السابع) تعليمات الإشراف والرقابة (الباب السابع ـ تاسعاً) والذي تضمن تقديم خدمات مالية إسلامية في البنوك التجارية.
- مصرف ليبيا المركزي منشور رقم (9) لعام 2010م، البند ثانياً أسس وضوابط العمل بالمنتجات البديلة (رقم 2) المصارف التي تقدم منتجات مصرفية بديلة متوافقة وأحكام الشريعة الإسلامية عن طريق فروع مصرفية.

**1.2.4.المتطلبات الأولية للحصول على الموافقة المبدئية:**

ركزت المتطلبات الأولية على رأس مال الفروع الإسلامية، والحد الأدنى المقرر له، وتصنيف البنك التقليدي وفق معايير CAMEL ، وتعبئة النماذج المخصصة، و آلية فصل مصادر أموال الفرع الإسلامي عن المركز الرئيس، وخطة تشغيل لفترة ثلاث سنوات.

وبعد دراسة الأدبيات التي تخص هذا البند تبين أن البنود (أ، ب، ج، د) المتعلق بالمتطلبات الأولية مقتبسة من الضوابط التي وضعها البنك المركزي القطري من الفرع المتعلق بإدارة المخاطر البند (1/1/3) والضوابط القانونية البند (1/1) مع تعديلات متطلبات البنك المركزي اليمني فيما يخص الحد الأدنى لرأس المال ومستوى التصنيف، وقد نص منشور مصرف ليبيا المركزي على ذلك إجمالاً وتفصيلاً في النقطة (1) أسس وضوابط الفروع المتوافقة وأحكام الشريعة.

**2.2.4.متطلبات الحصول على الموافقة النهائية:**

تطرقت متطلبات الحصول على الموافقة النهائية إلى تعديلات النظام الأساسي وما يتطلبه من مراجعة قانونية، وتعيين هيئة الرقابة الشرعية، تخصيص مقدار رأس مال الفروع الإسلامية، وتناولت تعديلات الهيكل التنظيمي للبنك التقليدي الرئيس الذي يظهر استقلالية الإدارة العامة للفروع الإسلامية، وآلية تقديم الخدمات والأنشطة التي تقدمها الفروع الإسلامية، وعمل خطة تدريبية شاملة للكادر البشري بما يتلاءم وطبيعة الخدمات التي يقدمها.

وتبين من دراسة هذا الفرع بأن الفقرة (1،2) مقتبسة مع تعديلات من ضوابط مصرف قطر المركزي الضوابط القانونية والشرعية الفقرة (1/1، 2/1) على التوالي. وأن البند (3)

مقتبس نصاً من فرع المخاطر المصرفية البند (1/2/1/3)، والبند (2/2/1/3). وتم إضافة البند (5،4) فيما يتعلق بالهيكلي التنظيمي وإيجاد خطة تدريبية شاملة للكادر البشر للحصول على الموافقة النهائية من قبل البنك المركزي اليمني.

**4.2.3.ضوابط عمل الفروع الإسلامية في البنوك التقليدية:**

تطرقت ضوابط عمل الفروع الإسلامية في البنوك التقليدية إلى أهم المعايير الحاكمة لعمل الفروع، من الفصل التام للفروع الإسلامية، وطبيعة خصوصيتها والالتزام بالمعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية (الأيوفي) فيما يخص عرض وتبويب البيانات المالية، وتقديمها إلى الجهات الرسمية، ومسئولية البنك التقليدي الرئيس على إدارة المخاطر في الفروع الإسلامية، وكيفية التعامل مع فائض السيولة لديها، وفتح الحسابات المستقلة بالعملات المحلية والأجنبية طرف البنك المركزي، وضرورة تمييز الفروع الإسلامية عن التقليدية بإضافة مصطلح إسلامي في جميع السجلات والوثائق الرسمية للفرع.

وتبين من دراسة هذا الفرع المتعلق بضوابط الفروع الإسلامية في البنوك التقليدية بأن البنود (1، 2، 3، 4، 5، 6، 7، 8) مقتبسة من ضوابط مصرف قطر المركزي البنود (2/2/3، 1/1/3، 5/2/3، 6/2/3، 2/1/3، 3/2/3، 2/1/3) بعضها نصاً والبعض الآخر مع التعديلات. وتم إضافة البند (9، 10) بينما البند (11) من الضوابط مقتبس من الفقرة (4) تعليمات مصرف قطر المركزي.

**4.2.4.الأنشطة المصرفية المسموح للفروع الإسلامية بتقديمها**

تضمن هذا الجزء من الضوابط البنود داخل المركز المالي (مصادر الأموال داخل المركز المالي واستخدامات الأموال داخل المركز المالي) وكذلك البنود خارج المركز المالي (مصادر الأموال خارج المركز المالي، واستخدامات الأموال خارج المركز المالي).

وتبين من دراسة هذا الجزء أن البند الأول وفروعه (أ، ب) وجميع الفقرات (1، 2، 3، 4، 5) مقتبسة نصاً من ضوابط مصرف قطر المركزي البند (1/1/2) الفقرة (أ، ب، ج، د)، وكذلك البند (2/1/2) الفقرة (أ، ب، ج، د). وأما الجزء (2) البنود خارج المركز المالي (أ، ب) فإنه يتطابق والفقرة (1/2/2) و الفقرة (2/2/2) على التوالي تعليمات مصرف قطر المركزي.

**3.4. دراسة ضوابط فتح فروع إسلامية في البنوك التقليدية اليمنية في ضوء المقررات الصادرة عن الندوات الفقهية والهيئات الشرعية للصيرفة الإسلامية.**

إن المتتبع للضوابط والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي اليمني، والمتضمنة متطلبات وضوابط فتح فروع إسلامية في البنوك التقليدية خاصة أنها شملت العديد من الضوابط والتي نجمل أهمها فيما يلي:

**1.3.4.الضوابط والمتطلبات الشرعية:**

ويقصد بها كافة الأمور والاجراءات التي يتوجب على الفروع الإسلامية للمصرف التقليدي القيام بها من الناحية الشرعية (العطيات ، 2007، صفحة 74)، وتشمل تشكيل هيئة للرقابة الشرعية، وصياغة العقود صياغة شرعية، وتطوير وحدة داخلية للرقابة الشرعية لمتابعة مدى التزام الإدارة والفروع بالإجراءات الشرعية عند تنفيذها لعملياتها (المرطان، ضوابط تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية في البنوك التقليدية (تجربة البنك الأهلي التجاري السعودي) ، 1999، الصفحات 30-31).

ونصت الضوابط الصادرة عن البنك المركزي اليمني في البند (ثانيا) رقم (2) على: "تعيين هيئة رقابة شرعية لا تقل عن ثلاثة من ذوي الخبرة والاختصاص على أن يحدد النظام الاساسي طريقة اختيارهم وتحديد مكافأتهم". واستندت هذه الفقرة إلى قانون المصارف الإسلامية الذي سمح للبنوك التقليدية بممارسة الصيرفة الإسلامية على أن "تشرف على هذه الفروع هيئة شرعية". (المادة: 6ـ الفقرة: ج). ومعلوم أن جوهر عمل الهيئة الشرعية يرتكز على: توجيه نشاطات المؤسسة ومراقباتها والإشراف عليها للتأكد من التزامها بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية (AAOIFI، 2015، صفحة 1046) . وحددت الضوابط إطار العمل أنه" وفقاً للصيغ التي تتعامل بها البنوك الإسلامية كجزء من نشاطها من خلال فروع مستقلة" (البنك المركزي اليمني، ضوابط فتح فروع إسلامية في البنوك التقليدية، 2010، صفحة 1) وبرغم التأكيد على الضوابط الشرعية إجمالاً في التعليمات المذكورة، إلا أنها لم تشر إلى الرقابة الشرعية الداخلية باعتبارها جزء لا يتجزأ من وسائل الرقابة الشرعية في المؤسسة.

**2.3.4.الضوابط والمتطلبات القانونية والنظامية:**

ويقصد بها كافة الأمور والاجراءات التي تسبق عملية فتح الفروع الإسلامية ويتوجب على المصرف التقليدي القيام بها لكي يتم السماح له بمزاولة النشاط المصرفي الإسلامي، في إطار القوانين واللوائح المنظمة للعمل المصرفي في المجتمع، والتي تفرضها السلطات النقدية على القطاع المصرفي بصفة عامة، والمصارف التقليدية التي تقدم خدمات مصرفية مزدوجة بشكل خاص

(المرطان، الفروع الإسلامية في المصارف التقليدية، 1999)، ويدخل فيها متطلبات الجهات الرسمية بضرورة أخذ الموافقة والتصاريح اللازمة من الجهات المختصة لممارسة العمل المصرفي الإسلامي، ومتطلبات النظم واللوائح لدى المصرف ذاته بإدخال التعديلات اللازمة على النظام الأساسي وما يتطلبه من اجتماع الجمعية العمومية غير العادية، وإعادة تصميم الهيكل التنظيمي للمصرف بما يتلاءم وطبيعة استقلالية عمل الفروع الإسلامية (الربيعة ، 1989، صفحة 302).

تنوعت الضوابط الصادرة عن البنك المركزي اليمني فيما يخص المتطلبات القانونية والنظامية بين متطلبات أولية ومتطلبات نهائية، وكلها متعلقة باستكمال المتطلبات القانونية والنظامية، وقد نصت على تحديد الحد الأدنى المقرر من قبل البنك المركزي لرأسمال الفروع الإسلامية، وضرورة تعبئة النماذج والوثائق المخصصة لطلب فتح فرع إسلامي، وإعداد خطة تشغيلية لمدة ثلاث سنوات، تبين آلية فصل مصادر اموال الفرع الإسلامي عن مصادر البنك التقليدي كما جاء في البند (أولاً) الفقرة (أ، ب، ج، د). وهذا يبين جدية الجهات الرسمية في إرساء قواعد عملية ترتقي قانونياً ونظمياً بالفروع الإسلامية في المصارف التقليدية. ويدعم ذلك المتطلبات النهائية في البند(ثانيا) رقم (1) والذي يشير بوضوح إلى ضرورة موافقة الجمعية العامة غير العادية على تعديل النظام الأساسي يتضمن السماح بالعمل وفقاً للصيغ التي تتعامل بها البنوك الإسلامية كجزء من نشاطها من خلال فروع مستقلة. وفي ذات البند:(ثانيا) رقم (4) تلزم الضوابط بتعديل الهيكل التنظيمي للبنك ليشمل الفروع التقليدية والفروع الإسلامية، والعمل على إيجاد إدارة مستقلة تختص بالإشراف والمتابعة لأعمال الفروع الإسلامية. (البنك المركزي اليمني، ضوابط فتح فروع إسلامية في البنوك التقليدية، 2010، صفحة 2) وفي هذا السياق نجد تطابق إلى حد كبير بين الإطار الفكري للمتطلبات القانونية والنظامية وبين الإطار العملي الذي وضعه البنك المركزي اليمني في هذا المجال.

**3.3.4.المتطلبات والضوابط الإدارية والبشرية:**

هي عبارة عن الاجراءات التي تمس النظام الإداري في المصرف وتتطلبها عملية فتح الفروع الإسلامية (الربيعة ، 1989، صفحة 324)، نظراً لأهميتها بالنسبة لبقية الاجراءات الأخرى وامتداد أثرها لتشمل أغلب إجراءات فتح الفروع الأخرى، وتعتبر الموارد البشرية الأساس الذي يقوم عليه النظام الإداري في الفروع الإسلامية نظراً لدورها في ضبط سلامة التطبيق

والارتقاء بمستوى الأداء (المرطان، ضوابط تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية في البنوك التقليدية (تجربة البنك الأهلي التجاري السعودي) ، 1999، صفحة 32) (الربيعة ، 1989، صفحة 302). ويشمل ذلك وجود الخطط اللازمة وتوصيف الوظائف وانتقاء العاملين والقيادات للعمل في الإدارات المختلفة، وتهيئتهم فكرياً وعملياً ومعرفة الاحتياجات التدريبة اللازمة لكافة الموظفين من خلال الاستقصاء المستمر وكذلك تزيدوهم الخبرات الخاصة بالعمل المصرفي المتوافق وأحكام الشريعة الإسلامية.

عمدت الضوابط الصادرة عن البنك المركزي اليمني إلى التأكيد على المتطلبات الإدارية والبشرية من خلال نصها على إنشاء فروع إسلامية مستقلة بخطة عمل لمدة ثلاث سنوات، وتعديل الهيكل الأدري للبنك لإيجاد إدارة مستقلة في الإدارة العامة تختص بالإشراف والمتابعة لأعمال الفروع الإسلامية كما ورد ذلك في المقدمة والبند(أولاً) الفقرة(د) وكذلك البند(ثانياً) رقم (4). وقد أوضحت تلك المتطلبات ما يجب على البنك التقليدي القيام به نحو الركن الأساسي في الفروع الإسلامية تنمية الموارد البشرية إذ نصت في البند (ثانياً) رقم (5) على ضرورة:" وجود خطة تدريبية شاملة للكادر البشري تكون قادرة على تلبية الحد المطلوب من الخبرة الشرعية والمصرفية الإسلامية لكادر الفروع الإسلامية". (البنك المركزي اليمني، ضوابط فتح فروع إسلامية في البنوك التقليدية، 2010، صفحة 1) ويتجلى في هذا البند حرص الجهات الرسمية على الارتقاء بالموارد البشرية وتطوير قدارتهم بما يواكب متطلبات العمل المصرفي الإسلامي.

**4.3.4.المتطلبات والضوابط المالية والمحاسبية:**

يقصد بها إجراء التعديلات اللازمة على الأنظمة المالية والمحاسبية بما يتوافق ومتطلبات النظام المالي والمحاسبي الإسلامي التي تعالج بكيفية مغايرة عما كان عليه النظام المالي والمحاسبي التقليدي (الربيعة ، 1989، صفحة 369)، باعتبار ذلك معياراً هاماً وحيوياً لمصداقية العمل من وجهة نظر الجميع.

ويتضمن ذلك التكوين المالي والمحاسبي المستقل في الفروع سواءً من ناحية فصل رأس المال عن المركز التقليدي، أو تعريف الإدارة الإسلامية في النظام المحاسبي للبنك كمركز مستقل له رقم كود خاص به يتم بموجبه تصنيف كافة العمليات المصرفية الإسلامية من ودائع وخدمات بنكية واستثمار وتمويل إسلامي تحت حسابات أستاذ العام وأستاذ مساعد منفصلة، وهي الحسابات التي يتم عن طريقها إعداد بيانات مالية مستقلة لإدارة الخدمات المصرفية الإسلامية،

تشمل المركز المالي والإيرادات والمصروفات وصافي الدخل، كما أن للإدارة استراتيجية وموازنة تقديرية وخطة عمل خاصة بها، وإن كان ذلك يتم داخلياً فقط. إضافة إلى تبني المعايير المحاسبية الإسلامية الصادرة هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (المرطان، ضوابط تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية في البنوك التقليدية (تجربة البنك الأهلي التجاري السعودي) ، 1999، صفحة 36).

وأكدت ضوابط البنك المركزي اليمني على هذه المتطلبات في إطار البند (ثالثاً) رقم(1) فيما نصة" الفصل التام بين معاملات البنك بفروعه التقليدية وبين معاملات الفروع الإسلامية وذلك من خلال إيجاد قسم محاسبة وسجلات ونظام محاسبي ومستندي مستقل للفروع الإسلامية، بحيث يمكن استخراج مركز مالي وحساب دخل واحد مستقل لتلك الفروع دون وجود خلط مع حسابات البنك الأخرى، على أن يعتمد النظام المحاسبي للفروع الإسلامية على معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وتعليمات المركزي الصادرة للبنوك الإسلامية حول تبويب وعرض بياناتها المالية واستخراج نتائج اعمالها والافصاح عنها". وتظهر التعليمات المذكور مستوى النضج الفكري لدى الجهات البنك المركزي اليمني والحرص على التطبيق العملي السليم لمكونات المركز المالي للفروع الإسلامية.

وركزت التعليمات والضوابط كذلك في البند (ثالثاً) رقم (3) على أن البنك التقليدي" يلتزم بتقديم البيانات الدورية المطلوبة للبنك المركزي (اسبوعية، شهرية، سنوية) بشكل مستقل لكل من الفروع الإسلامية، والبنك بفروعه التقليدية، إلى جانب البيانات المطلوبة من البنك بشكل مجمع للبنك بفروعه الإسلامية والتقليدية" وألزمت الضوابط الفروع الإسلامية "بعدم إيداع فائض أموالها لدى المركز الرئيس للبنك التقليدي، إلا في الحالات التي توافق عليها هيئة الرقابة الشرعية بالبنك" كما في رقم (9) في البند (ثالثاً). وزيادة في الضبط المالي والمحاسبي جاءت الفقرة رقم (10) من البند ثالثاً على أنه" لضمان استقلالية حسابات الفروع الإسلامية عن حسابات الإدارة العامة يجب على البنك التقليدي فتح حسابات مستقلة للفروع في البنك المركزي بالريال والدولار. وانفرد بهذا الضابط البنك المركزي اليمني عن مصرف قطر المركزي. (البنك المركزي اليمني، ضوابط فتح فروع إسلامية في البنوك التقليدية، 2010، صفحة 3) وبهذا نستطيع القول أن الضوابط المالية والمحاسبية الصادرة عن البنك المركزي اليمني قد استوعبت

كل الضوابط التي ينبغي توفرها، ووضعت القيود والاحترازات في أطر عملية تلزم الفروع بتطبيقها.

**4.3.5.المتطلبات التقنية:**

يقصد بها الأنظمة الآلية والأدوات التقنية اللازمة لفتح الفروع الإسلامية في المصرف التقليدي وما يتطلبه من تطوير نظم فنية، وتطبيق أساليب وإجراءات عملياتية تتناسب وطبيعة العمل الإسلامي. فليست المنتجات الإسلامية وصيغ التعاقد عليها مثل تلك التقليدية، كما أن النظم والبرامج المطلوبة للتعامل مع هذه المنتجات وصيغ تعاقداتها ليست أيضا كمثيلاتها التقليدية. وهو الأمر الذي يتطلب بالضرورة تبني نظم فنية وسياسات إجرائية تعمل وفق ضوابط مختلفة عن تلك المستخدمة في الفروع والإدارات الأخرى في البنك، يتم من خلالها فتح الحسابات وإجراء القيود المحاسبية وفق الضوابط الإسلامية (المرطان، ضوابط تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية في البنوك التقليدية (تجربة البنك الأهلي التجاري السعودي) ، 1999، صفحة 37).

ويدخل في الإطار التقني التحول الرقمي وما يتطلبه من استخدام التقنيات الرقمية الجديدة والمتطورة للوصول لإداء متفوق وميزة تنافسية عالية، تتلاءم وطبيعة تطبيق التقنيات الحديثة والتطوير لوسائل التكنولوجيا في الصناعة المالية الإسلامية مع الأخذ في الاعتبار الضوابط الشرعية.

واعتمدت الضوابط الصادرة عن البنك المركزي اليمني في البند (ثالثا) رقم (1) ضرورة "اعتماد النظام المحاسبي للفروع الإسلامية على معايير هيئة المحاسبية والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية" في إطار البنوك التقليدية. حتى يكون قادراً على دعم المنتجات المالية الإسلامية بما يساعد على تنفيذ المعالجات للأنشطة وصيغ التمويل وفق الأطر الشرعية. وبما يلبي التطور التقني والرقمي الالكتروني في ضوء متطلبات السوق المصرفي الإسلامي.

## 5. الدراسة الميدانية للفروع الإسلامية في البنوك التقليدية اليمنية

### 1.5. تصميم وإدارة الاستبيان

استخدمت الدراسة الاستبيانة وذلك للحصول على البيانات اللازمة التي من خلالها يمكن الإجابة على فرضيات واسئلة البحث، واعتمدت الدراسة على الاسلوب المقيد والمغلق المحدد للإجابة على الاسئلة بالطريقة المناسبة التي تحقق أهداف البحث، واستندت الدراسة في

مجملها على الموجهات الرئيسية لمعيار التحول الصادر عن (AAOIFI)، والاطار المرجعي لبعض الدراسات (الربيعة ، 1989) و (مصطفى ، 2006) و (العطيات ، 2007)، وتم تحكيم الاستبيان من قبل الخبراء والمتخصصين، وقسمت مكونات المحاور وفقاً للإطار العام للتحول المصرفي ومتطلباته المتعلقة بـ (المتطلبات والضوابط الشرعية، المتطلبات الإدارية والبشرية، المتطلبات التقنية، المتطلبات المحاسبية، العوائق التي تواجه الفروع الإسلامية).

وانحصرت العينة في (مدراء الفروع المتواجدين، ومدراء الإدارات، ورؤساء الاقسام، والموظفين ذوي العلاقة بقضايا التمويل والاستثمار) حيث تم توزيع الاستبانات على الفروع الإسلامية للبنوك التقليدية التالية:

- بنك التسليف التعاوني الزراعي (الفروع الإسلامية) كاك الإسلامي؛
- بنك اليمن والكويت (الفروع الإسلامية)؛
- البنك الأهلي اليمني (الفروع الإسلامية)؛
- بنك الانشاء والتعمير (الفروع الإسلامية) ملاحظة: تحفظت إدارة الفروع الإسلامية على التعاون مع الباحث.

وقد تم توزيع (60) استمارة استبيان على الفروع المذكورة بلغ عدد المعاد منها والصالحة للتحليل (53) استبانة بما نسبته (88.33%) من إجمالي الاستمارات الموزعة.

واعتمد في معالجة البيانات الحزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS في عملية التحليل واختبار الفرضيات حيث استخدمت الوسائل الاحصائية التالية:

- اختبار كرونباخ الفا لمعرفة مدى ثبات الدراسة ومصداقية آراء العينة؛
- التكرارات والنسب المئوية؛
- المتوسط الحسابي الموزون (المرجح حسب الأوزان) والانحراف المعياري لمعرفة متوسط آراء العينة المشاركة في الدراسة ومدى إجابات اجابات العينة عن متوسطها؛
- درجة الثقة 95% لدرجة الموافقة لتعميم النتائج على مجتمع البحث؛
- تحليل الانحدار البسيط .

## 2.5. عرض وتحليل نتائج الاستبيان

### 1.2.5.ثبات أداة الدراسة:

وللتعرف على مدى ثبات الأداة، تم استخدام معامل ألفا كرونباخ (Cornbrash Alpha) كطريقة لقياس ثبات الاستبانة، والذي بلغ للأداة ككل (86.4) وهو أكبر من الحد المقبول لمعامل الثبات وبالتالي فإن العينة متجانسة للإجابة على الاستبيان وأن قابلية التعميم على مجتمع البحث سيكون مقبولاً لاستكمال اجراءات الدراسة.

**جدول رقم (1): معاملات ألفا كرونباخ لمحاور الدراسة**

| م | محاور الاستبانة | عدد الفقرات | معامل ثبات ألفا كرونباخ |
|---|---|---|---|
| 1 | المتطلبات والضوابط الشرعية | 7 | %68.3 |
| 2 | المتطلبات الإدارية والبشرية | 12 | %77.1 |
| 3 | المتطلبات التقنية | 6 | %77 |
| 4 | المتطلبات المحاسبية | 10 | %62.7 |
| 5 | العوائق التي تواجه الفروع الإسلامية | 10 | %79 |
| 6 | المتغير التابع: التزام الفروع الإسلامية بضوابط ومتطلبات العمل المصرفي | 6 | %64 |
| | الإجمالي | 51 | %86.4 |

**المصدر**: من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي SPSS والبيانات من واقع تفريغ الاستبانات

### 2.2.5.تحليل خصائص عينة الدراسة (المتغيرات الديموغرافية):

سيتم توضيح نتائج الدراسة الميدانية لوصف خصائص أفراد عينة الدراسة، وتتضمن المتغيرات الديموغرافية للدراسة متغيرات (اسم البنك، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، المركز الوظيفي، سنوات الخبرة، الخلفية العلمية)، وفيما يلي بيان لهذه المتغيرات:

**جدول رقم(2): توزيع أفراد عينة الدراسة وفق المتغيرات الديمغرافية**

| المتغير | | التكرار | النسبة % |
|---|---|---|---|
| اسم البنك | بنك التسليف التعاوني الزراعي (الفروع الإسلامية) كاك الإسلامي | 32 | 60.4 |
| | بنك اليمن والكويت (الفروع الإسلامية) | 13 | %24.5 |
| | البنك اليمني للإنشاء والتعمير | 1 | %1.9 |
| | البنك الأهلي اليمني (الفروع الإسلامية) | 7 | %13.2 |
| | المجموع | 53 | %100 |
| المؤهل العلمي | دكتوراه | 8 | %15.1 |
| | ماجستير | 3 | %5.7 |

| المتغير | | التكرار | النسبة % |
|---|---|---|---|
| | بكالوريوس | 40 | %75.5 |
| | ثانوي | 1 | %1.9 |
| | اخرى | 1 | %1.9 |
| | **المجموع** | **53** | **%100** |
| التخصص العلمي | علوم مالية ومصرفية | 9 | %17 |
| | علوم إدارية | 17 | %32.1 |
| | محاسبة | 18 | %34 |
| | حاسوب | 4 | %7.5 |
| | لغة انجليزية | 3 | %5.7 |
| | علوم شرعية | 1 | %1.9 |
| | أخرى | 1 | %1.9 |
| | **المجموع** | **53** | **%100** |
| | مدير فرع | **1** | **%1.9** |
| | مدير إدارة | **18** | **%34** |
| | رئيس قسم | **19** | **%35.8** |
| | موظف | **15** | **%28.3** |
| | **المجموع** | **53** | **%100** |
| سنوات الخبرة | أقل من 5 سنوات | 4 | %7.5 |
| | سنوات 10-5 | 12 | %22.6 |
| | أكثر من 10 سنوات | 37 | %69.8 |
| | **المجموع** | **53** | **%100** |
| الخلفية العملية | هل كنت تعمل في بنك تقليدي قبل العمل في الفروع الإسلامية | نعم **31** | لا **22** |
| | هل كنت تعمل في بنك اسلامي او فرع اسلامي قبل العمل في الفروع الاسلامية | نعم **12** | لا **41** |

**المصدر**: من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي SPSS والبيانات من واقع تفريغ الاستبانات

من خلال نتائج الاستبيان يتضح لنا (60.4%) من عينة المشاركين من الفروع الاسلامية لكاك بنك وهذا يتلاءم وحجم البنك إذ يبلغ عدد الفروع (11) فرعاً يليه بنك اليمن

والكويت (24.5%) ويبلغ عدد الفروع (4) اربعة فروع، ثم البنك الأهلي اليمني(13.2%). فرع واحد والانشاء والتعمير فرع واحد والذي كان لديه تحفظ في التعامل مع البحث.

وأما توزيع عينة الدراسة من حيث المؤهل يتبين بأنها كانت ممثلة لشرائح مختلفة من الموظفين والعاملين في الفروع الإسلامية وأن المستوى العلمي للعينة في الوضعية الطبيعة للتعامل مع الاستبيان وإدراك محتواه فقد تنوعت العينة (دكتوراه، ماجستير، بكالوريوس) بإجمالي (96.3%) من حجم العينة، يحمل (75.5%) منهم درجة البكالوريوس من تخصصات الإدارة والمحاسبة والمصرفية المرتبطة ارتباطاً مباشراً بعمل الفروع الإسلامية للبنوك التقليدية، وامتلاكهم المعرفة الاكاديمية، وأغلب المراكز الإدارية للعينة (مدير إدارة، ورئيس قسم) حيث بلغت نسبتهم (34%)،( 35.8%) حيث سيكونون على إطلاع واسع بشأن عمل الفروع وانضباطها المصرفي وفق المتطلبات الحاكمة للفروع الإسلامية، يعزز ذلك طول فترة العمل في الفروع إذ بلغ ما نسبته (69.8% ) من حجم العينة تفوق خبرتهم (10 سنوات) وما نسبته (22.6%) من حجم العينة تتراوح خبرتهم ما بين (5إلى 10) سنوات بينما يمثل(7.5%) تمثل خبرتهم أقل من خمس سنوات، وهذا يعود إلى سماح المشرع اليمني للبنوك التقليدية لمزاولة العمل المصرفي الإسلامي في عام 2009م، مما شجع ذلك على فتح الفروع الإسلامية، كل هذه المؤشرات تعزز أهمية نتائج البحث.

وفيما يخص الخلفية العملية لعينة البحث نجد أن أكثر من النصف الذي يبلغ عددهم (31) ما نسبته (58.4%) كانوا يعملون في البنوك التقليدية ثم انتقلوا إلى الفروع الإسلامية بمعنى أنهم سيكونون مدركين لطبيعة الاختلاف بين العمل المصرفي الإسلامية والتقليدي وأن ما نسبته (22.6%) كانوا يعملون في المؤسسات الإسلامية وتم استقطابهم لما لديهم من خبرة يتمتعون بها في العمل المصرفي الإسلامي أي أن الخلفية العملية لعينة الدراسة لديها الالمام الكافي للتعامل مع مفردات الاستبانة، والحصول على النتائج الكافية لتحقيق أهداف البحث.

### 3.5.وصف إجابات عينة البحث حول مدى التزام الفروع الإسلامية في البنوك التقليدية اليمنية بضوابط ومتطلبات العمل المصرفي الإسلامي

#### 1.3.5.المتطلبات الشرعية

يوضح الجدول (3) إجابات عينة البحث حول محور المتطلبات الشرعية في الفروع الإسلامية للبنوك التقليدية بشكل عام بلغ المتوسط الحسابي (4.0593) **والانحراف المعياري**

(0.54213)، وهذا يشير إلى أن الفروع الإسلامية تبدي اهتماماً كبيراً بالمتطلبات الشرعية، يؤكد هذا الاهتمام أن جميع محور المتطلبات دالة إحصائياً عند مستوى (0.05) فأقل. وقد كان ترتيب الفقرات من وجهة نظر عينة الدراسة وفق توافرها وأهميتها حاز على المرتبة الأولى خيار أن عقود التمويل والاستثمار وتقديم الخدمات المصرفية التي تعمل بها الفروع الإسلامية تم صياغتها وإجازتها من قبل هيئة الرقابة الشرعية، بينما تلتها فقرة تعين هيئة رقابة شرعية في الفروع الإسلامية، ثم وجود مراقب شرعي دائم ومقيم في الفروع الإسلامية على المرتبة الثالثة. وكانت الفقرة الأقل توافراً هي الفقرة (7) التي تنص على (تقدم الهيئة الشرعية تقرير سنوي عن أعمال الفروع الإسلامية) وبدرجة موافقة (مرتفعة)، حيث حصلت على متوسط حسابي (4.0377)، وانحراف معياري (85400.)، وهذه الدرجة تثبت أن الهيئة الشرعية تقدم في البنوك تقرير سنوي واحد عن أعمال الفروع الإسلامية.

ومن خلال النتائج السابقة يتضح وجود التزاماً وحرصاً مرتفعاً من قبل فروع المصارف الإسلامية بالمتطلبات والضوابط الشرعية، حيث يوجد في جميعها هيئة رقابة شرعية يعزز ذلك مراقب شرعي دائم ومقيم في الفروع الإسلامية، وتمتلك الفروع الإسلامية دليل شرعي للمنتجات الإسلامية، ولديها مختص تدقيق شرعي داخلي.

**جدول رقم (3): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للأسئلة المتعلقة بالمتطلبات والضوابط الشرعية**

| م | الفقرة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | P-Value | الترتيب | الدرجة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| A1 | أرى أن الدافع الرئيسي من فتح الفروع الإسلامية هو الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية | 4.0755 | .87374 | 0.00 | 4 | مرتفع |
| A2 | تم تعين هيئة رقابة شرعية في الفروع الإسلامية | 4.2264 | .95357 | 0.00 | 2 | مرتفع |
| A3 | يوجد مراقب شرعي دائم ومقيم في الفروع الإسلامية | 4.2075 | .96792 | 0.00 | 3 | مرتفع |
| A4 | لدى الفروع الإسلامية مختص تدقيق شرعي داخلي | 3.5849 | 1.16741 | 0.00 | 7 | مرتفع |
| A5 | يوجد دليل شرعي للمنتجات الإسلامية في الفروع الإسلامية | 3.9245 | .91671 | 0.00 | 6 | مرتفع |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| A6 | عقود التمويل والاستثمار وتقديم الخدمات المصرفية التي تعمل بها الفروع الإسلامية تم صياغتها وإجازتها من قبل هيئة الرقابة الشرعية | 4.3585 | .65323 | 0.00 | 1 | مرتفع |
| A7 | تقدم الهيئة الشرعية تقرير سنوي عن أعمال الفروع الإسلامية. | 4.0377 | .85400 | 0.00 | 5 | مرتفع |
| **متوسط بعد المتطلبات والضوابط الشرعية** | | **4.0593** | **.54213** | 0.00 | **مرتفع** | |

**المصدر**: من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي SPSS والبيانات من واقع تفريغ الاستبانات

### 2.3.5.المتطلبات الإدارية والبشرية:

أظهر تحليل آراء عينة الدراسة حول فقرات(**المتطلبات الإدارية والبشرية**) من خلال الجدول(4)، أن المتوسط العام لفقرات المحور بلغ المتوسط الحسابي(3.6321) وانحراف معياري (0.45067) وبدرجة أهمية متوسطة عند مستوى دلالة (0.00) حيث لوحظ أعلى متوسط حسابي للفقرات هو استيعاب وادراك طبيعة فكرة العمل المصرفي الإسلامي لدى العاملين بالفروع الإسلامية التابعة للبنوك التقليدية وذلك بمتوسط حسابي مقداره (4.1132) و انحراف معياري (.72484) وبلغ ادني معامل متوسط حسابي في ذات المتغير هو: يوجد لدى البنك التقليدي خطة للتحول الكلي إلى بنك إسلامي بمتوسط حسابي (3.1509) وانحراف معياري (.74411) وهذا يظهر أن البنوك التقليدية هدفها الحافظ على العملاء الذين يطلبون المعاملات الإسلامية ولا وجود لأهداف واضحة للتحول الكلي نحو الصيرفة الإسلامية وأظهر الجدول رقم(4) النتائج لبقية الفقرات على النحو التالي:

**جدول رقم (4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للأسئلة المتعلقة بالمتطلبات الإدارية والبشرية**

| م | الفقرة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | P-Value | الترتيب | الدرجة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| B1 | يوجد لدى البنك التقليدي خطة للتحول الكلي إلى بنك إسلامي | 3.1509 | .74411 | 0.00 | **12** | **متوسط** |
| B2 | يوجد لدى البنك التقليدي خطة التحول الكلي من خلال إنشاء بنك إسلامي مستقل بجانب البنك التقليدي | 3.3396 | .80726 | 0.00 | **9** | **متوسط** |
| B3 | استوعب و أدرك طبيعة فكرة العمل | 4.1132 | .72484 | 0.00 | 1 | مرتفع |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | المصرفي الإسلامي | | | | | |
| B4 | تمت التوعية للموظفين بأهمية دور الفروع الإسلامية في المجتمع وأثرها على التنمية قبل فتح الفروع الإسلامية | 3.8868 | .86958 | 0.00 | **3** | **مرتفع** |
| B5 | تمت التوعية الشرعية لجميع العاملين بالفروع الإسلامية قبل فتح الفروع الإسلامية. | 3.8491 | .90716 | 0.00 | **5** | **مرتفع** |
| B6 | يوجد خطة عمل لجميع وظائف الفروع الإسلامية | 3.8679 | .73479 | 0.00 | **4** | **مرتفع** |
| B7 | هناك سياسة واضحة لاختيار العاملين في الفروع الإسلامية بما يتناسب وطبيعة العمل المصرفي الإسلامي. | 3.3019 | .93201 | 0.00 | **10** | **متوسط** |
| B8 | تعتمد الفروع الإسلامية بشكل أساسي على العاملين في البنك التقليدي (الأم) | 3.6792 | .97613 | 0.00 | **6** | **مرتفع** |
| B9 | لدى العاملين في التمويل والاستثمار في الفروع الإسلامية المعرفة الكافية بمبادئ وصيغ التمويل الإسلامي. | 3.9245 | .78076 | 0.00 | **2** | **مرتفع** |
| B10 | تعتمد الفروع الإسلامية على استقطاب عاملين مؤهلين وذو خبرة في الصيرفة الإسلامية من خارج البنك التقليدي | 3.2642 | .96379 | 0.00 | **11** | **متوسط** |
| B11 | يوجد أسس ومعايير واضحة لتقويم أداء العاملين وقدراتهم في الفروع الإسلامية | 3.5283 | .74946 | 0.00 | **8** | **متوسط** |
| B12 | يوجد لدى الفروع الإسلامية خطة تدريب القوى العاملة بمختلف مستوياتها بما يلبي احتياجات الفروع الإسلامية | 3.6792 | .89386 | 0.00 | **7** | **مرتفع** |
| **متوسط بعد المتطلبات الإدارية والبشرية** | | 3.6321 | 0.45067 | 0.00 | **متوسط** | |

**المصدر**: من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي SPSS والبيانات من واقع تفريغ الاستبانات.

### 5.3.3.المتطلبات التقنية

من الجدول رقم (5) لتحليل آراء عينة الدراسة حول فقرات (المتطلبات التقنية)، أظهرت النتائج أنه يوجد فصل في النظام الآلي بين المركز المالي للفروع الإسلامية والمركز المالي للبنك التقليدي (الرئيس) وذلك بمتوسط حسابي مرتفع مقداره (4.1887) وانحراف معياري

(78585.) بينما كان أدنى متوسط حسابي ما يتعلق بفقرة ( النظام الآلي الذي تعمل عليه الفروع الإسلامية لديه رخصة من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات الإسلامية) وهذا يظهر ضعف التنسيق بين الفروع الإسلامية للبنوك التقليدية وانظمة الدعم التقني المجازة من الهيئات الراعية للمؤسسات المالية الإسلامية، وبشكل عام بلغ المتوسط الحسابي لمحور المتطلبات التقنية (3.8742)، وانحراف معياري (0.51256)، وهذه الدرجة تشير إلى الفروع الإسلامية تبدي اهتماماً متوسطاً بالمتطلبات التقنية التي تعمل عليها، ويؤكد هذا التوفر والاهتمام أن جميع فقرات محور المتطلبات والضوابط الشرعية دالة إحصائيا عند مستوى (0.05) فأقل.

**جدول رقم (5): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للأسئلة المتعلقة بالمتطلبات التقنية**

| م | الفقرة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | P-Value | الترتيب | الدرجة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| C1 | النظام الآلي في الفروع الإسلامية يدعم المنتجات المالية الإسلامية | 4.1321 | .62134 | 0.00 | 2 | مرتفع |
| C2 | النظام الآلي الذي تعمل عليه الفروع الإسلامية لديه رخصة من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات الإسلامية | 3.5094 | .79958 | 0.00 | 6 | متوسط |
| C3 | النظام الآلي المطبق في الفروع الإسلامية لدينا تعمل به فروع إسلامية أخرى | 3.5094 | .82328 | 0.00 | 5 | متوسط |
| C4 | يوجد فصل في النظام الآلي بين المركز المالي للفروع الإسلامية والمركز المالي للبنك التقليدي (الرئيس) | 4.1887 | .78585 | 0.00 | 1 | مرتفع |
| C5 | لدى النظام الآلي القدرة على تنفيذ المعالجات للأنشطة وصيغ التمويل وفق الأطر الشرعية | 4.0566 | .71831 | 0.00 | 3 | مرتفع |
| C6 | النظام الآلي يدعم التقنيات الرقمية والالكترونية وفق الأطر الشرعية. | 3.8491 | .74411 | 0.00 | 4 | مرتفع |
| متوسط بعد المتطلبات التقنية | | 3.8742 | .51256 | 0.00 | مرتفع | |

**المصدر**: من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي SPSS والبيانات من واقع تفريغ الاستبانات

### 4.3.5.المتطلبات المحاسبية

يشير الجدول رقم (6) إلى أنه و بشكل عام بلغ المتوسط الحسابي لمحور المتطلبات المحاسبية (3.5736) والانحراف المعياري (0.54213)، وبدرجة متوسطة، وهذا يشير إلى أن الفروع الإسلامية تبدي اهتماماً كبيراً بالمتطلبات المحاسبية، يؤكد هذا الاهتمام أن جميع محور المتطلبات دالة إحصائياً عند مستوى (0.05) فأقل. ويظهر من الجدول أن الفقرة الأعلى توفراً أن تلك الفروع تقوم بالفصل المحاسبي بين المركز المالي للفروع الإسلامية والمركز الرئيس (التقليدي)، حيث بلغ مقدار المتوسط الحسابي (4.0377) والانحراف المعياري (0.78354) وجاء بالمرتبة الثانية (أن لدى الفروع الإسلامية سياسة واضحة في توزيع الأرباح وفقاً للمعايير الشرعية) حيث بلغ المتوسط الحسابي (4.0189) و والانحراف المعياري (.79640) بينما بلغ أدنى متوسط حسابي الفقرة التي تعبر عن أنه ( تتم بعض المعاملات بين الفروع الإسلامية والمركز الرئيسي (التقليدي) على أساس سعر الفائدة المدينة والدائنة) وفيه إشارة إلى محدودية المعاملات التي تتم بين الفروع الإسلامية والبنوك التقليدية الأم ، ويوضح الجدول بقية نتائج الفقرات على النحو التالي:

**جدول رقم (6): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للأسئلة المتعلقة بالمتطلبات المحاسبية**

| م | الفقرة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | P-Value | الترتيب | الدرجة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| D1 | يتم الفصل المحاسبي بين المركز المالي للفروع الإسلامية والمركز الرئيس (التقليدي) | 4.0377 | .78354 | 0.00 | 1 | مرتفع |
| D2 | تعتمد الفروع الإسلامية المعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة المحاسبة (الأيوفي) | 3.7358 | .73774 | 0.00 | 5 | مرتفع |
| D3 | يتم اعتماد قوائم مالية مستقلة بالفروع الإسلامية عن القوائم المالية بالمركز الرئيس | 3.8491 | .92811 | 0.00 | 4 | مرتفع |
| D4 | رأس مال الفروع الإسلامية مستقل مالياً ومحاسبياً عن المركز الرئيس | 3.9245 | .85145 | 0.00 | 3 | مرتفع |
| D5 | لدى الفروع الإسلامية آلية لتنقية الأموال غير المشروعة محاسبياً. | 3.5472 | .84503 | 0.00 | 7 | متوسط |
| D6 | يتم احتساب الزكاة في الفروع الإسلامية وفقاً للمعايير المحاسبية الصادرة عن (الأيوفي.) | 3.4528 | .82196 | 0.00 | 8 | متوسط |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| D7 | لدى الفروع الإسلامية سياسة واضحة في توزيع الأرباح وفقاً للمعايير الشرعية. | 4.0189 | .79640 | 0.00 | 2 | مرتفع |
| D8 | يتم وضع فائض سيولة الفروع الإسلامية لدى البنك التقليدي الأم بفائدة. | 2.7736 | .95357 | 0.00 | 9 | متوسط |
| D9 | يتم اعتماد القوائم المالية في الفروع الإسلامية من قبل هيئة الرقابة الشرعية. | 3.6226 | .90355 | 0.00 | 6 | متوسط |
| D10 | تتم بعض المعاملات بين الفروع الإسلامية والمركز الرئيسي (التقليدي) على أساس سعر الفائدة المدينة والدائنة | 2.7736 | 1.12047 | 0.00 | 10 | متوسط |
| **متوسط بعد المتطلبات المحاسبية** | | 3.5736 | .42160 | 0.00 | متوسط | |

**المصدر**: من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي SPSS والبيانات من واقع تفريغ الاستبانات

### 5.3.5.العوائق التي تواجه الفروع الإسلامية

يبين الجدول (7) إجابات عينة البحث فيما يخص وجود معوقات تواجه عمل الفروع الإسلامية في البنوك التقليدية حيث اتفقت العينة على أن المعوق الأول الذي يواجه عملها هوالمنافسة الشديدة من قبل البنوك الأخرى في تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية. كما أن المعوق الثاني بالمترتبة الثانية من المعوقات أنه تم فتح الفروع الإسلامية استجابة لحاجة السوق المصرفي فقط، وهذا يؤثر في الحقيقة على تطور ونمو الفروع الإسلامية بينما العائق الثالث من وجهة نظر العينة هو (يوجد توجس لدى شريحة من العملاء من التعامل مع نظام مصرفي مزدوج تقليدي وإسلامي) أي أن الفروع لم تصل مرحلة الاقناع الكافية للمجتمع بطبيعة عملها ووجود انفصال بينها وبين البنوك الأم. ويفصل الجدول بقية إجابات العينة على النحو التالي:

**جدول رقم (7): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للأسئلة المتعلقة بالعوائق التي تواجه الفروع الإسلامية**

| م | الفقرة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | P-Value | الترتيب | الدرجة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| E1 | تعاني الفروع الإسلامية من صعوبة في التعامل مع النظم المحاسبية وأنظمة الدعم الفني لعمليات المصرفية الإسلامية لديها. | 3.0943 | 1.14798 | 0.00 | 9 | متوسط |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| E2 | عدم وجود خطة استراتيجية وتوجهات مستقبلية لدى الإدارة العليا في البنك التقليدي عن التوسع والاستمرار بالنظام الإسلامي. | 3.1509 | 1.02650 | 0.00 | 8 | متوسط |
| E3 | ضعف توفر الكوادر البشرية المؤهلة بما يتناسب مع طبيعة النشاط المصرفي الإسلامي | 3.2075 | .94784 | 0.00 | 7 | متوسط |
| E4 | الازدواج في تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية والتقليدية في آن واحد من قبل البنك التقليدي يجعل العملاء يتحفظون عن التعامل | 3.3208 | .87208 | 0.00 | 4 | متوسط |
| E5 | المنتجات المالية الإسلامية محدودة والبدائل الشرعية غير كافية لدى الفروع الإسلامي. | 3.0377 | 1.03705 | 0.00 | 10 | متوسط |
| E6 | يوجد توجس لدى شريحة من العملاء من التعامل مع نظام مصرفي مزدوج تقليدي وإسلامي | 3.3774 | 1.00434 | 0.00 | 3 | متوسط |
| E7 | المنافسة الشديدة من قبل البنوك الأخرى في تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية. | 3.8113 | .65212 | 0.00 | 1 | مرتفع |
| E8 | عدم توفر منتجات إسلامية بديلة لكل المنتجات التقليدية يمثل عائقاً أمام الفروع الإسلامية. | 3.2642 | 1.05886 | 0.00 | 5 | متوسط |
| E9 | فتح الفروع الإسلامية في البنك التقليدي سيؤدي إلى الامتناع عن التحول الكامل إلى الصيرفة الإسلامية | 3.2264 | 1.03108 | 0.00 | 6 | متوسط |
| E10 | أعتقد أنه تم فتح الفروع الإسلامية استجابة لحاجة السوق المصرفي فقط | 3.4340 | 1.02862 | 0.00 | 2 | متوسط |
| **متوسط العوائق التي تواجه الفروع الإسلامية** | | **3.2925** | **.58206** | **0.00** | **متوسط** | |

**المصدر**: من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي SPSS والبيانات من واقع تفريغ الاستبانات

## 4.5.اختبار الفرضيات:

- **اختبار الفرضية الرئيسة**:تنص هذه الفرضية على أنه: **يوجد أثر ذو دلالة إحصائية**

**لمتطلبات وضوابط العمل المصرفي الإسلامي في التزام الفروع الإسلامية في البنوك التقليدية اليمنية بالعمل المصرفي الإسلامي**.وتهدف هذه الفرضية إلى معرفة أثر متطلبات وضوابط العمل المصرفي الإسلامي في التزام الفروع الإسلامية بالعمل المصرفي الإسلامي، ولاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار تحليل الانحدار الخطي البسيط والجدول (8) يوضح ذلك.

**جدول (8): نتائج اختبار الفرضية الرئيسة.**

| R<br>معامل الارتباط | $R^2$<br>معامل التحديد | اختبار<br>F | Sig.F<br>مستوى الدلالة | الانحدار<br>β | اختبار<br>T | Sig.T<br>مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 0.598 | 0.357 | 28.35 | 0.000 | 0.815 | 5.325 | 0.000 |

يتضح من البيانات الواردة في الجدول(8) وجود أثر ذي دلالة إحصائية لمتطلبات وضوابط العمل المصرفي الإسلامي في التزام الفروع الإسلامية بالعمل المصرفي الإسلامي، فمعامل التحديد $R^2$ يوضح بأن ضوابط متطلبات العمل المصرفي بشكل عام تفسر ما نسبته (0.357) من التغيرات الحاصلة في مستوى التزام الفروع الإسلامية بالعمل المصرفي، ما يشير إلى أن (35.70%) من مستوى التزام الفروع الإسلامية بالعمل المصرفي الإسلامي ناتج عن اهتمام الفروع الإسلامية بمتطلبات وضوابط العمل المصرفي الإسلامي، كما تعني هذه النتيجة أن (64.30%) من التغيرات التي تؤثر في مستوى التزام الفروع الإسلامية بالعمل المصرفي الإسلامي تعود لعوامل أخرى، لم يتم الإشارة إليها في النموذج.

كما تفسر قيمة درجة التأثير β التي بلغت (0.815)، أنه بافتراض تحييد أثر أي متغيرات أخرى لم تخضع للدراسة ستؤدي الزيادة بنسبة (100%) في مستوى الاهتمام بمتطلبات العمل المصرفي في الفروع الإسلامية في البنوك التقليدية اليمنية إلى زيادة بمقدار (81.50%) في مستوى التزام الفروع الإسلامية بالعمل المصرفي الإسلامي، ويؤكد معنوية هذا الأثر قيمة F المحسوبة والتي بلغت (28.35) عند مستوى دلالة (0.05)، وهذا يؤكد وجود أثر ذي دلالة إحصائية لمتطلبات وضوابط العمل المصرفي في التزام الفروع الإسلامية بالعمل المصرفي الإسلامي، ما يعني قبول الفرضية الرئيسية للدراسة التي تنص على:

**يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمتطلبات وضوابط العمل المصرفي الإسلامي في التزام الفروع الإسلامية في البنوك التقليدية بالعمل المصرفي الإسلامي.**

- **اختبار الفرضية الفرعية الأولى:** تنص هذه الفرضية على أنه: **يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمتطلبات والضوابط الشرعية في التزام الفروع الإسلامية في البنوك التقليدية اليمنية بالعمل المصرفي الإسلامي.** وتهدف هذه الفرضية إلى معرفة أثر المتطلبات والضوابط الشرعية في التزام الفروع الإسلامية بالعمل المصرفي الإسلامي، ولاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار تحليل الانحدار البسيط والجدول (9) يوضح ذلك.

**جدول (9) نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى.**

| R معامل الارتباط | $R^2$ معامل التحديد | اختبار F | Sig.F مستوى الدلالة | الانحدار β | اختبار T | Sig.T مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 0.382 | 0.146 | 8.69 | 0.005 | 0.312 | 2.95 | 0.005 |

يتضح من البيانات الواردة في الجدول (9) وجود أثر ذي دلالة إحصائية للمتطلبات والضوابط الشرعية في التزام الفروع الإسلامية بالعمل المصرفي، فمعامل التحديد $R^2$ يوضح بأن للمتطلبات والضوابط الشرعية بشكل عام يفسر ما نسبته (0.146) من التغيرات الحاصلة في مستوى التزام الفروع الإسلامية بالعمل المصرفي الإسلامي، ما يشير إلى أن (14.60%) من مستوى في التزام الفروع الإسلامية بالعمل المصرفي ناتج عن اهتمامها بالمتطلبات والضوابط الشرعية.

كما تفسر قيمة درجة التأثير β التي بلغت (0.312)، أنه بافتراض تحييد أثر أي متغيرات أخرى لم تخضع للدراسة ستؤدي الزيادة بنسبة (100%) في مستوى الاهتمام بالمتطلبات والضوابط الشرعية في الفروع الإسلامية في البنوك التقليدية اليمنية إلى زيادة بمقدار (31.20%) في مستوى التزامها بالعمل المصرفي الإسلامي، ويؤكد معنوية هذا الدور قيمة F المحسوبة التي بلغت (8.69) عند مستوى دلالة (0.05)، وهذا يؤكد وجود أثر ذي دلالة إحصائية للمتطلبات والضوابط الشرعية في التزام الفروع الإسلامية بالعمل المصرفي، مما يعني قبول الفرضية الفرعية الأولى للدراسة التي تنص على أنه:

**يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمتطلبات والضوابط الشرعية في التزام الفروع الإسلامية بالعمل المصرفي الإسلامي.**

- **اختبار الفرضية الفرعية الثانية:** تنص هذه الفرضية على أنه: **يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمتطلبات الإدارية والبشرية في التزام الفروع الإسلامية في البنوك التقليدية اليمنية بالعمل المصرفي الإسلامي.** وتهدف هذه الفرضية إلى معرفة أثر المتطلبات الإدارية والبشرية على التزام الفروع الإسلامية بالعمل المصرفي الإسلامي، ولاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار تحليل الانحدار البسيط والجدول (10) يوضح ذلك.

**جدول (10): نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية.**

| Sig.T مستوى الدلالة | اختبار T | الانحدار β | Sig.F مستوى الدلالة | اختبار F | $R^2$ معامل التحديد | R معامل الارتباط |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 0.031 | 2.22 | 0.292 | 0.031 | 4.94 | 0.088 | 0.296 |

يتضح من البيانات الواردة في الجدول (10) وجود أثر ذي دلالة إحصائية للمتطلبات الإدارية والبشرية في التزام الفروع الإسلامية بالعمل المصرفي الإسلامي، فمعامل التحديد $R^2$ يوضح بأن المتطلبات الإدارية والبشرية بشكل عام يفسر ما نسبته (0.088) من التغيرات الحاصلة في مستوى التزام الفروع الإسلامية بالعمل المصرفي الإسلامي، ما يشير إلى أن (8.80%) من مستوى التزام الفروع الإسلامية بالعمل المصرفي الإسلامي ناتج عن اهتمامها بالمتطلبات الإدارية والبشرية.

كما تفسر قيمة درجة التأثير β التي بلغت (0.292)، أنه بافتراض تحييد أثر أي متغيرات أخرى لم تخضع للدراسة ستؤدي الزيادة بنسبة (100%) في مستوى المتطلبات الإدارية والبشرية في الفروع الإسلامية إلى زيادة بمقدار (29.20%) في مستوى التزامها بضوابط العمل المصرفي، ويؤكد معنوية هذا الدور قيمة F المحسوبة والتي بلغت (4.94) عند مستوى دلالة (0.05)، وهذا يثبت وجود أثر ذي دلالة إحصائية للمتطلبات الإدارية والبشرية في التزام الفروع الإسلامية بضوابط العمل المصرفي، مما يعني قبول الفرضية الفرعية الثانية للدراسة التي تنص على:

**يوجد أثر ذو دلالة إحصائية المتطلبات الإدارية والبشرية في التزام الفروع الإسلامية في البنوك التقليدية اليمنية بالعمل المصرفي الإسلامي.**

▪ **اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:** تنص هذه الفرضية على أنه: **يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمتطلبات التقنية في التزام الفروع الإسلامية بضوابط العمل المصرفي.** وتهدف هذه الفرضية إلى معرفة أثر المتطلبات التقنية على التزام الفروع الإسلامية بالعمل المصرفي الإسلامي، ولاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار تحليل الانحدار البسيط والجدول (11) يوضح ذلك.

**جدول (11): نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة.**

| Sig.T مستوى الدلالة | اختبار T | الانحدار β | Sig.F مستوى الدلالة | اختبار F | $R^2$ معامل التحديد | R معامل الارتباط |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 0.000 | 5.232 | 0.511 | 0.000 | 27.37 | 0.349 | 0.591 |

يتضح من البيانات الواردة في الجدول (11) وجود أثر ذي دلالة إحصائية للمتطلبات التقنية في التزام الفروع الإسلامية بالعمل المصرفي الإ، فمعامل التحديد $R^2$ يوضح بأن المتطلبات التقنية بشكل عام يفسر ما نسبته (0.349) من التغيرات الحاصلة في مستوى التزام الفروع الإسلامية بالعمل المصرفي الإسلامي، ما يشير إلى أن (34.90%) من مستوى التزام الفروع الإسلامية بالعمل المصرفي الإسلامي ناتج عن اهتمامها بالمتطلبات التقنية.

كما تفسر قيمة درجة التأثير β التي بلغت (0.511)، أنه بافتراض تحييد أثر أي متغيرات أخرى لم تخضع للدراسة ستؤدي الزيادة بنسبة (100%) في مستوى ممارسة الاهتمام بالمتطلبات التقنية في الفروع الإسلامية إلى زيادة بمقدار (51.10%) مستوى التزامها بالعمل المصرفي الإسلامي، ويؤكد معنوية هذا الدور قيمة F المحسوبة والتي بلغت (27.37) عند مستوى دلالة (0.05)، وهذا يؤكد وجود أثر ذي دلالة إحصائية للمتطلبات التقنية في التزام الفروع الإسلامية بالعمل المصرفي الإسلامي، مما يعني قبول الفرضية الفرعية الثالثة للدراسة التي تنص على:

**يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمتطلبات التقنية في التزام الفروع الإسلامية في البنوك التقليدية اليمنية بالعمل المصرفي الإسلامي.**

▪ **اختبار الفرضية الفرعية الرابعة:** تنص هذه الفرضية على أنه: **يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمتطلبات المحاسبية في التزام الفروع الإسلامية بالعمل المصرفي الإسلامي.** وتهدف هذه الفرضية إلى معرفة أثر المتطلبات المحاسبية على التزام الفروع الإسلامية بالعمل المصرفي الإسلامي، ولاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار تحليل الانحدار البسيط والجدول (12) يوضح ذلك.

**جدول (12) نتائج اختبار الفرضية الفرعية الرابعة.**

| Sig.T مستوى الدلالة | اختبار T | الانحدار β | Sig.F مستوى الدلالة | اختبار F | $R^2$ معامل التحديد | R معامل الارتباط |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 0.001 | 3.64 | 0.477 | 0.001 | 13.23 | 0.206 | 0.454 |

يتضح من البيانات الواردة في الجدول (12) وجود أثر ذي دلالة إحصائية للمتطلبات المحاسبية في التزام الفروع الإسلامية بضوابط العمل المصرفي، فمعامل التحديد $R^2$ يوضح بأن المتطلبات المحاسبية بشكل عام يفسر ما نسبته (0.206) من التغيرات الحاصلة في التزام الفروع الإسلامية بالعمل المصرفي الإسلامي، ما يشير إلى أن (20.60%) من مستوى التزام الفروع الإسلامية بالعمل المصرفي الإسلامي ناتج عن اهتمامها بالمتطلبات المحاسبية.

كما تفسر قيمة درجة التأثير β التي بلغت (0.477)، أنه بافتراض تحييد أثر أي متغيرات أخرى لم تخضع للدراسة ستؤدي الزيادة بنسبة (100%) في مستوى الاهتمام بالمتطلبات المحاسبية في الفروع الإسلامية إلى زيادة بمقدار (47.70%) في مستوى التزامها بضوابط العمل المصرفي، ويؤكد معنوية هذا الدور قيمة F المحسوبة التي بلغت (13.23) عند مستوى دلالة (0.05)، وهذا يثبت وجود أثر ذي دلالة إحصائية للمتطلبات المحاسبية في التزام الفروع الإسلامية بالعمل المصرفي الإسلامي، مما يعني قبول الفرضية الفرعية الرابعة للدراسة التي تنص على:

**يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمتطلبات المحاسبية في التزام الفروع الإسلامية في البنوك التقليدية اليمنية بالعمل المصرفي الإسلامية.**

- **اختبار الفرضية الفرعية الخامسة:** تنص هذه الفرضية على أنه: **يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للعوائق التي تواجه الفروع الإسلامية في التزام الفروع الإسلامية بضوابط العمل المصرفي.** ولاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار تحليل الانحدار البسيط والجدول (13) يوضح ذلك.

**جدول (13): نتائج اختبار الفرضية الفرعية الخامسة.**

| Sig.T مستوى الدلالة | اختبار T | الانحدار β | Sig.F مستوى الدلالة | اختبار F | $R^2$ معامل التحديد | R معامل الارتباط |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 0.094 | 1.706 | 0.177 | 0.094 | 2.909 | 0.054 | 0.232 |

يتضح من البيانات الواردة في الجدول (13) عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية للعوائق التي تواجه الفروع الإسلامية في التزام الفروع الإسلامية بالعمل المصرفي، فمعامل التحديد $R^2$ يوضح بأن العوائق التي تواجه الفروع الإسلامية بشكل عام يفسر ما نسبته (0.054) من التغيرات الحاصلة في مستوى التزام الفروع الإسلامية بالعمل المصرفي الإسلامي، ما يشير إلى أن (5.40%) من مستوى التزام الفروع الإسلامية بالعمل المصرفي الإسلامي ناتج عن العوائق التي تواجه الفروع الإسلامية وهذه النسبة صغيرة، ويؤكد عدم وجود أثر القيمية المعنوية التي بلغت(0.094) وهي أكبر من مستوى دلالة (0.05)، وهذا يثبت عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية للعوائق التي تواجه الفروع الإسلامية في التزام الفروع الإسلامية بالعمل المصرفي الاسلامي، مما يعني قبول الفرضية الفرعية الرابعة للدراسة التي تنص على:

**يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للعوائق التي تواجه الفروع الإسلامية في التزام الفروع الإسلامية بضوابط العمل المصرفي.**

## 6.خاتمة:

### 1.6.النتائج:

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج يمكن الاشارة إلى أهمها:

- الفروع الإسلامية في البنوك التقليدية اليمنية هي فروع مستقلة عن المركز الرئيس تمارس الصيرفة الإسلامية في ظل القانون واللوائح والضوابط من الجهات الرسمية وتخضع لهيئة رقابة شرعية.
- يشترط لفتح الفروع الإسلامية في البنوك التقليدية وجود تصريح من البنك المركزي اليمني وخطة تشغيلية لذلك، وتخصيص رأسمال خاص بالفروع الإسلامية بحيث لا يقل عن 30% من رأسمال البنك التقليدي وتركت التعليمات اختيار الأسلوب المناسب للتخصيص قرض حسن أو وديعة استثمارية.
- نجاح تجربة البنوك الإسلامية اليمنية في تحقيق نتائج إيجابية وملموسة تتمثل في نمو العمل المصرفي الإسلامي، وفي التزايد المستمر للبنوك الإسلامية والطلب عليها من قبل شريحة واسعة من العملاء، الأمر الذي دفع البنوك التقليدية لخوض غمار المنافسة والتجربة.

- تُعد ظاهرة فتح الفروع الإسلامية للبنوك التقليدية في اليمن نتيجة الحرص على المتعاملين مع البنوك التقليدية وتقديم الخدمات الإسلامية في سبيل تحقيق المنافسة السوقية في القطاع المصرفي اليمني.
- نجاح تجربة الفروع الإسلامية في إطار البنوك التقليدية في البلدان الأخرى كدول الخليج العربي ومصر مما دفع البنوك التقليدية اليمنية إلى المطالبة الحثيثة إلى من الجهات الرسمية بالسماح لها بتقديم الخدمات المصرفية الإسلامية الأمر الذي مكنت منه في عام 2009م.
- جاءت تجربة البنوك التقليدية في اليمن لفتح فروع إسلامية نتيجة لتعديل قانون البنوك الإسلامية رقم (21) لسنة 1996م بالقانون المعدل رقم (16) لسنة 2009م والذي سمح للبنوك التقليدية بفتح فروع إسلامية مستقلة وإلزامها بتعيين هيئة رقابة شرعية والالتزام بالضوابط والشروط والمعايير التي وضعها البنك المركزي اليمني.
- وجود استقلالية في الادبيات واللوائح والنظم للفروع الإسلامية في البنوك التقليدية اليمنية عن المركز الرئيس بينما في الإطار العملي تخضع الفروع الإسلامية للمركز الرئيس خصوصاً في ظل الأوضاع التي تعيشها اليمن.
- وجود التزام وحرص مرتفع من قبل أغلب الفروع الإسلامية بالمتطلبات والضوابط الشرعية من خلال تعيين هيئة رقابة شرعية ومراقب شرعي دائم ومقيم ومختص تدقيق شرعي وإن كان البعض يفتقد لوجود تدقيق شرعي.
- يوجد لدى الفروع الإسلامية اهتمام بالمتطلبات الإدارية والبشرية من خلال استيعاب الموظفين لفكرة العمل المصرفي الإسلامي إلا أنه لا يوجد لدى الفروع خطة للتحول الكلي إلى بنك إسلامي، كما أنه سياسة اختيار العاملين في الفروع الإسلامية بما يتناسب وطبيعة العمل المصرفي غير واضحة لدى شريحة من العاملين فيها.
- معظم الفروع الإسلامية للبنوك التقليدية اليمنية تتوفر لديها المتطلبات التقنية ولديها النظام الآلي الذي يدعم المنتجات المالية الإسلامية غير أن كل الأنظمة الآلية لا يوجد لديها رخصة من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (الايوفي).
- تبدي الفروع الإسلامية اهتماماً كبيراً بالمتطلبات المحاسبية من خلال الفصل التام بين المركز المالي للفروع الإسلامية والمركز الرئيس، ولديها رأسمالها المستقل مالياً ومحاسبياً، كما تلتزم بالمعايير المحاسبية الصادرة عن (الأيوفي).

- يوجد لدى معظم الفروع الإسلامية جملة من المعوقات التي تواجهها وتؤثر على تطورها ونموها أبرزها المنافسة الشديدة من قبل البنوك الأخرى في تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية، وأن هناك شريحة واسعة من العملاء تعتقد أنه تم فتح الفروع استجابة لحاجة السوق المصرفي وليس رغبة من البنوك التقليدية في التحول نحو العمل المصرفي الإسلامي.
- يوجد لدى كثير من المتعاملين مع الفروع الإسلامية توجس من التعامل مع نظام مصرفي مزدوج تقليدي وإسلامي في آن واحد، مما يجعل العملاء يتحفظون عن التعامل مع تلك الفروع.
- عدم توفر منتجات إسلامية بديلة لكل المنتجات التقليدية لدى الفروع الإسلامية ومحدوديتها يمثل عائقاً أمام الفروع الإسلامية ، إضافة إلى الضعف في الكوادر البشرية المؤهلة بما يتناسب مع طبيعة النشاط المصرفي الإسلامي.

### 2.6. التوصيات:

يمكن تلخيص توصيات الدراسة وتبويبها على النحو التالي:

- توصي الدراسة المؤسسات المالية التقليدية ممثلة بالجهات الإدارية العليا والجمعيات العمومية والهيئات الشرعية بالآتي:

– الاهتمام بتفعيل الاشراف الشرعي من خلال الهياكل الإدارية والرقابية خصوصاً ما يتعلق بجانبي الامتثال والتدقيق الشرعي في الفروع الإسلامية.

– ضرورة أن يكون لدى الإدارة العليا والجمعيات العمومية القناعة الكاملة في تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية مؤمنين بفكرة العمل المصرفي الإسلامي وداعمين لها.

– ضرورة رعاية الفروع الإسلامية من خلال تقديم الدعم المادي وتوفير الموارد البشرية المتخصصة والتي لديها الخبر والفكرة في إدارة العمل المصرفي الإسلامي.

– تخصيص الموارد الكافية للتدريب والتأهيل الفكري والشرعي والعمل على رفع المستوى العلمي والمهني لجميع العاملين في الفروع الاسلامية.

– النص صراحة على ان الفروع الإسلامية تعتبر وسيلة للتحول الكلي للبنك التقليدي أو مرحلة لإنشاء بنك إسلامي مستقل.

– تعزيز مبدأ الاستقلالية المالية والادارية والانظمة المحاسبية عن البنك الرئيس.

- توصي الدراسة الجهات الرسمية ممثلة بالبنك المركزي اليمني بالآتي:

- الاشراف الفعال على تنفيذ وتطبيق المتطلبات والضوابط واللوائح الخاصة بالفروع الإسلامية التابعة للبنوك التقليدية والاهتمام بمراجعة الالتزام الشرعي.
- العمل على تطوير آليات وضوابط فتح الفروع الاسلامية بما يؤدي إلى التحول الكامل للبنك التقليدي ضمن خطة معدة سلفاً.

- توصي الدراسة الباحثين والمتخصصين بالمؤسسات المالية الإسلامية بضرورة اجراء الدراسات والبحوث المتعلقة بعلاقة الفروع الإسلامية بالبنوك التقليدية المنشأة لها، وطبيعة تكوين رأس المال ودور الفصل المالي والمحاسبي في تعزيز الاستقلالية المالية والإدارية وتعزيز مبدأ الافصاح في القوائم المالية.

## 7.المراجع:


- (IFSB), I. F. (2020). Islsmic Financial Services Industry Stability Report 2020. Kuala Lumpur.
- Islamic Financial Services Board IFSB. (2015). المبادئ الأساسية للرقابة على التمويل. المعيار رقم 17. كوالالمبور، ماليزيا: مجلس الخدمات المالية الإسلامية.
- إبراهيم محمد مصطفى . (2006). تقييم ظاهرة التحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية دراسة تطبيقية عن تجربة بعض البنوك السعودية (رسالة ماجستير). قسم الاقتصاد الإسلامي ، القاهرة : الجامعة الامريكية المفتوحة .
- أحمد خلف حسن الدخيل . (2013). النوافذ الإسلامية في المصارف الحكومية العراقية. دراسات اقتصادية إسلامية، الصفحات 1- 82.
- أحمد شحدة أبو سرحان. (2015). الفروع المصرفية الإسلامية للبنوك الربوية. مؤتة للبحوث والدراسات، الصفحات 1-32.
- أحمد شوقي سليمان . (2019). تطور المصرفية الإسلامية في مصر 2020- 2019. المصرفية الاسلامية دراسات في المحاسبة والإدارة ، 1-18. مصر: موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي.
- البنك المركزي اليمني. (2009). قانون البنك المصارف الإسلامية رقم (21) لسنة 1996 والمعدل بالقانون رقم(16) لسنة 2009. صنعاء، اليمن: البنك المركزي اليمني.

- البنك المركزي اليمني. (2010). ضوابط فتح فروع إسلامية في البنوك التقليدية. صنعاء: البنك المركزي اليمني.
- القانون رقم (1) البنك المركزي الليبي. (2012). القانون رقم (1) لسنة 2005 بشأن المصارف المعدل بالقانون رقم (46) لسنة 2012. طرابلس: البنك المركزي الليبي .
- بنك الجزير المجموعة الشرعية. (2021). تجربة بنك الجزيرة في التحول إلى المالية الإسلامية. الرياض: دار الميمان للنشر والتوزيع.
- بنك كاك الإسلامي. (2010). النظام الأساسي للفروع الإسلامي. صنعاء، اليمن.
- حسين حسين شحاته . (2001). الضوابط الشرعية لفروع المعاملات الاسلامية بالبنوك التقليدية. مجلة الاقتصاد الإسلامي.
- دريد كامل ال شبيب، و عبدالفتاح عبداللات. (2011). جدوى تحويل المصرف التقليدي إلى مصرف إسلامي حالة مصارف اليمن. رماح للبحوث والدراسات، الصفحات 1- 35.
- رضا منصور الخليفي. (5 2, 2005). ظاهرة اسلمة البنوك الربوية. (صادق عبدالله ، المحاور) الكويت : مجلة المجتمع الكويتية .
- سعود محمد عبدالله الربيعة . (1989). تحول المصرف الربوي إلى مصرف إسلامي ومقتضياته (رسالة ماجستير). رسالة ماجستير . مكة ، مكة ، قسم الاقتصاد الإسلامي : جامعة أم القرى .
- سعيد سعد المرطان . (2005 ). تقويم المؤسسات التطبيقية للاقتصاد الإسلامي النوافذ الإسلامية للمصارف التقليدية . بحث مقدم إلى المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي (الصفحات 1- 43). مكة المكرمة : جامعة أم القرى .
- سعيد سعد المرطان. (1999). الفروع الإسلامية في المصارف التقليدية. دراسات اقتصادية إسلامية.
- سعيد سعد المرطان. (1999). ضوابط تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية في البنوك التقليدية (تجربة البنك الأهلي التجاري السعودي) . الرياض : منتدى الاقتصاد الإسلامي .
- سمير مصطفى متولي. (1984). فروع المعاملات الإسلامية مالها وماعليها. مجلة البنوك الإسلامية.

- سيد محمود عرفة . (1985). تحليل مصادر واستخدامات الأموال في فروع المعاملات الإسلامية للبنوك التقليدية. مجلة الدراسات التجارية الإسلامية، الصفحات 1-52.
- عائشة بنو جعفر. (2020). الفروع الإسلامية كمدخل لتحول البنوك التقليدية نحو الصيرفة الإسلامية. المجلة المغربية والمانجمنت، الصفحات 1-24.
- عبدالغني أبو العزم . (2011). معجم الغني الزاهر. المكتبة الشاملة .
- عبداللطيف جناحي . (1987). استراتيجية البنوك الإسلامية وأهدافها. بحوث مختارة من المؤتمر العام الأول للبنوك الإسلامية. الأولى . الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية .
- فهد الشريف . (2005). الفروع الإسلامية التابعة للمصارف الربوية في ضوء الاقتصاد الإسلامي. بحث مقدم إلى المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي (الصفحات 1-54). مكة المكرمة: جامعة أم القرى.
- لطف محمد السرحي . (2010). الفروع الإسلامية في البنوك التقليدية ضوابط التأسيس وعوامل النجاح. بحث مقدم إلى مؤتمر المصارف الإسلامية اليمنية الواقع وآفاق المستقبل (الصفحات 1- 26). صنعاء: نادي رجال الأعمال.
- محمد بن على إبن منظور. (بدون). لسان العرب. القاهرة: دار المعارف.
- معايير الحوكمة AAOIFI. (2015). معايير المحاسبة والمراجعة والحوكمة والاخلاقيات. البحرين: هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات الإسلامية.
- مؤسسة النقد البنك المركزي السعودي. (9 8, 2020). إطار الحوكمة الشرعية للمصارف والبنوك المحلية العاملة في المملكة . إطار الحوكمة الشرعية . الرياض: مؤسسة النقد العربي السعودي .
- مؤسسة النقد العربي السعودي البنك المركزي السعودي. (2021). التقرير الإحصائي. الرياض: البنك المركزي السعودي. تاريخ الاسترداد 11 12, 2022
- ناصر الغريب . (نوفمبر, 2001). الضوابط الشرعية لإنشاء نوافذ ووحدات إسلامية بالبنوك التقليدية. مجلة الاقتصاد الإسلامي.
- ناصر الغريب ، و أحمد محي الدين . (2001). ضوابط إنشاء الفروع والنوافذ التابعة للمصارف التقليدية. قرارات وتوصيات ندوات البركة للاقتصاد الإسلامي. 6، الصفحات 1-458. جدة: مجموعة دلة البركة.

- نايف بن نهار . (2016). الآلية الشرعية في تكوين رؤوس أموال الفروع الإسلامية التابعة للمصارف الربوية. مجلة الأمير عبدالقادر للعلوم الإسلامية، الصفحات 1-21.
- يزن خلف سالم العطيات . (2007). تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية دراسة لبيان مدى امكانية تطبيقه في الإردن (رسالة دكتوراه). الاردن، الاردن: الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية.